فرح

العدد 67 تشرين الاول 2022

رابطة أصدقاء كمال جنبلاط

المحتوى

- ملح الارض: ازمة التربية والتعليم في لبنان... هل لا زالت الحلول لها ممكنة؟ - عباس خلف
- مع الاحداث: التصرفات النيابية تفضح الخفايا وعدم تحمل المسؤولية – سعيد الغز
- مقال سياسي: كيف فشلت المفاوضات النووية بين أميركا وإيران – د. رياض طبارة
- مقال اقتصادي: البعد النفطي لقرار «أوبك بلس» تخفيض الإنتاج – د. وليد خدوري
- دراسة استطلاعية : لبنانيون يجوعون... ويئنّون بصمت! - ليلى داغر - الجامعة الأميركية في بيروت – جريدة نداء الوطن – 3 تشرين الاول 2022
- دراسة مالية : بنوك خارج الخدمة – د. سمرا القزي – جريدة نداء الوطن في 2022/10/22
- نافذة على فكر كمال جنبلاط:
  - آراء ومواقف
- ظاهرة الحرمان والجوع المتفاقمة في العالم
- بروز العرب كقوة ثالثة كبرى في العالم
  - من اقواله
- السلطة اللبنانية: السلبية واللاموقف
- السلطات اللبنانية والخروج على الدستور
  - مطالب ومشاريع اصلاحية: هذا ما ترفعه الاجيال المطالبة بالتغيير

- علوم وتكنولوجيا: في ظلّ الثورة الرقميّة – عيسى مخلوف - جريدة نداء الوطن – 1 تشرين الاول 2022
- - صحة وغذاء: 5مؤشرات في العين تدل على أمراض.. بعضها "خطير" – سكاي نيوز عربية - 12 تشرين الاول 2022
- اخبار الرابطة:
- من الصحافة اخترنا لكم:
  - جمهورية الفراغ بلا شرعية – رفيق خوري – جريدة نداء الوطن في 2022/10/26
  - ماذا قبضت ايران ثمن اتفاق ترسيم الحدود البحرية اللبنانية مع اسرائيل – جهاد الزين - جريدة النهار – 2022/10/15
  - هل تسمح هيكلية الاقتصاد اللبناني بالاستفادة من استخراج الغاز؟ - جاسم عجاقة – جريدة الديار – 13 تشرين الأول 2022
  - يوم جاء الامبراطور – غسان شربل – جريدة الشرق الاوسط – 2022/10/23
  - White House accuses Opec+ of aligning with Russia – Financial Times - OCTOBER 5 2022
  - Joe Biden to ‘re-evaluate’ Saudi relations after Opec cuts, White House says – Financial Times - OCTOBER 11 2022

- **Saudi Arabia defends oil production cuts after US backlash – Financial Times - OCTOBER 13 2022**
- **Iran’s women have been fighting this fight for a long time - Financial Times - OCTOBER 15 2022**

ملاحظة: المقالات والدراسات التي تنشر في "فرح" تعبّر عن آراء كاتبيها

- **ملح الارض: ازمة التربية والتعليم في لبنان... هل لا زالت الحلول لها ممكنة؟ - عباس خلف**

"يمر التعليم الحديث بأزمة كبرى ، ليس هنا في لبنان فقط، بل في العالم اجمع ، نتيجة للتطورات التي احدثتها تطبيقات التكنولوجيا الحديثة قي حياة الانسان ، والتبدلات التي طرأت على مسار الحضارة . فالتأثيرات غير السليمة لتطبيق التكنولوجيا في حياة الانسان المعاصر، حيث اخذت تنتشر وتسيطر عناصر القلق واليأس والتخمة والانحلال الصحي والمعنوي والاجتماعي بشكل مفجع واسع لم يشهد له التاريخ مثيلا. ولابد ان نشهد انعكاسات لهذه الموجة الكارثة المادية على الحضارة ومستقبل الانسان."

(من رسالة وجهها المعلم كمال جنبلاط لطلاب الحزب التقدمي الاشتراكي في مؤتمرهم الخامس المنعقد بتاريخ 1972/11/19)

هذا الكلام للمعلم كمال جنبلاط يعود زمنياً لبداية انطلاق ثورة التكنولوجيا وفيه تحذير من مخاطر التطبيقات غير السليمة للتكنولوجيا الحديثة على الانسان والمجتمع وعلى مستقبل الحضارة . وما نبّه منه حصل وتتفاقم المخاطر مع الوقت . ولهذا ، تناولنا في مقالنا السابق من "ملح الارض" استعراض هذه المخاطر وضرورة البحث عن حلول لها. وفي مقالنا اليوم سنخصص البحث لأزمة التعليم المرتبطة بشكل مباشر بتطورات التكنولوجيا وتطبيقاتها وانعكاساتها ، مركّزين على التعليم والتربية في لبنان الذي يواجه في مطلع العام الدراسي الحالي ازمة غير مسبوقة في تاريخه.

هذه الازمة المتفاقمة سنة بعد سنة ، كان المعلم كمال جنبلاط ، صاحب الرؤية المستقبلية، قد حذّر منها ، ومن تداعياتها في دراسة له نشرها سنة 1973 تحت عنوان : "مشكلة التعليم وقضاياه في لبنان"، وردت في الصفحة 95 من كتابه "قضايا الشباب والتعليم "، نقتطف منها :

"لا يمكن الفصل بين مختلف القضايا التي تمثل النتيجة الحتمية للسياسة التعليمية في لبنان التي لا زالت تقوم على كل المستويات ، على الارتجال والترقيع ، وسياسة الوعود التي تفتقر الى الحس بالمسؤولية الوطنية والتربوية . مشكلة التعليم في لبنان لم يعد ممكناً معالجتها بإعطاء المسكنات، لانها تمسّ حياة اللبنانيين عامة، ومستقبل ابنائهم ووطنهم في الصميم . وقد تميزت قضايا التعليم بتكرار طرحها مع بداية كل عام دراسي ، ومحاولة ايجاد حلول آنية لها ، في غياب اية خطة تربوية وتعليمية متكاملة ذات ابعاد مستقبلية ."

قال كمال جنبلاط كلمته، وارفقها بخطة اصلاحية شاملة للتربية والتعليم في لبنان لم يؤخذ بها. واستمرت قضايا التربية والتعليم تعالج بالمسكنات الانية ، والمشكلات تتفاعل ، والتداعيات تتفاقم ، لتصل الى ما نعاني منه اليوم على صعيد التربية والتعليم . فالمشكلات التي بقيت بلا حلول عملية تحولت اليوم الى معضلات قد يصعب ايجاد حلول لها وسط الانهيار الكامل والشامل الذي يعاني منه لبنان في مختلف المجالات ، بسبب انكشاف الفشل على مستوى الحكم والحكومة والادارة .

معضلة التربية والتعليم اليوم مطلوب من وزارة التربية البحث عن حلول لها ، تتمثل : بالصعوبات المالية لتأمين التجهيز والرواتب وكلفة النقل والتنقل والتشغيل وارتفاع كلفة التعليم، والاقساط ، والكتب والقرطاسية. وعجز ادارات المدارس والمعاهد والجامعات الخاصة عن تحمل الكلفة التشغيلية ، وعدم قدرة

الاهل على تسديد الاقساط المرتفعة بسبب انهيار قيمة العملة اللبنانية وفقدان المداخيل لقيمتها ومصادرة المصارف لمدخراتهم . يضاف الى كل ذلك المعاناة الكبرى التي تواجهها الجامعة الوطنية اللبنانية. وتزداد المعضلة تفاقماً مع تعذّر تنظيم واعتماد التعليم الحضوري في هذه الظروف الصعبة ، مع انه الاضمن والانجح لكونه يحقق التفاعل والنقاش ويشجع على البحث والاستقصاء واكتساب الخبرة ، فيما التعليم عن بعد يفتقر لهذه المزايا ، ويقوم على التلقين فقط ، وعدم القدرة على المراقبة والتقييم الفعلي والتوجيه التربوي والاجتماعي والوطني. يضاف الى ذلك ان ادوات اعتماد التعلم عن بعد كلفته عالية جداً، ويعجز معظم اللبنانيين عن تحملها ، فيبقى العمل بها وقفاً على الاغنياء فقط ، وسرد المحاذير والموانع يطول.

ومن جديد نستذكر المعلم كمال جنبلاط ، وتحذيراته ومطالبه التي لو اخذ بها لما كنا نواجه ما يتعذر علينا اليوم ايجاد حلول له من معضلات في مجالي التربية والتعليم . ومما طالب به نذكر: "اذا لم تتخذ الدولة اللبنانية الحيطة في معالجة شؤون التربية والتعليم ، واخضاعها للتوجيه المناقبي والروحي والوطني الصحيح، سنشهد انهياراً شاملاً للمجتمع وللانسان وللحضارة . ولن يفيد اذ ذاك التلهي بنتاج التطبيقات العلمية الاخيرة ، والتسلح بمقدورات تطبيقات المدنية المادية لان الروح الانسانية تكون قد غادرت هذا العالم ، لتترك ابناءه فريسة للتناقض والتناحر والانانية والانطواء ، ومرتعاً للشقاء والضجر والضياع."

(من ندوة لكمال جنبلاط في "دار التربية والتعليم الاسلامية" في طرابلس بتاريخ 1965/12/16)

القطاع التربوي في لبنان هو اليوم في عين العاصفة ويستدعي الاسراع في البحث عن حلول ناجعة ، قد يكون من المتعذر تحقيقها في الظروف الراهنة . ولذا نتوجه الى القادة السياسيين ونواب الامة ، وندعوهم الى الاقدام دون تردد على انتخاب رئيس جديد للجمهورية تتوفر لديه القدرة على جمع كلمة اللبنانيين وانتاج حكومة جديدة تبادر فوراً للعمل بجدية وتصميم على انقاذ لبنان من معاناته، ووضع الخطة القابلة للتنفيذ في مختلف المجالات المتعثرة ، وعلى الاخص القطاع التربوي الذي يتوقف على النجاح في ايجاد حلول لمشاكله مستقبل الاجيال الطالعة ومستقبل الوطن .

- **مع الاحداث: التصرفات النيابية تفضح الخفايا وعدم تحمل المسؤولية – سعيد الغز**

في محاضرة له في الندوة اللبنانية بتاريخ 18 تشرين الثاني 1946 تحت عنوان "رسالتي كنائب"، حدد المعلم كمال جنبلاط رسالة النائب والدور المطلوب منه القيام به ، نورد بعضاً منها ونضعه بتصرف السادة النواب ، لعلهم يجدون فيها عبرة ، ويعتبرون :

"رسالة النائب تشمل في الجوهر تفهّم وتفهيم الديموقراطية الصحيحة لمواطنيه... رسالته ان ينشر حوله تكريم الشخصية البشرية ، واحترام الحريات العامة : الحرية الشخصية ، حرية المناقشة ، حرية الاجتماع ، وحرية الرأي ، وضمان الحقوق المشروعة : حق التعلم ، حق العمل ، حق السكن ، حق العيش الكريم ، وغرسها في نفسه وفي نفوس الاخرين . فهو قبل ان يكون مدافعاً عن مصالح معينة ، قومية كانت ام سياسية ام محورية اقليمية ، وقبل ان يكون داعية لفكرة معينة ام لمبدأ او لحزب ، هو باني ديموقراطية ومؤسس دولة ."

في عودة سريعة الى شريط الاحداث هذا العام 2022 ، نذكّر بفشل مختلف سيناريوهات عرقلة اجراء الانتخابات النيابية . اجريت هذه الانتخابات في 15 ايار المنصرم ، واسفرت عن نتائج رقمية وازنة لنهج العمل على التغيير. وخسارة المنظومة الممسكة بالسلطة اكثريتها النيابية . وعلى الاثر طرح العديد من التساؤلات، بعضها يتفاءل بالنصر والقدرة على التغيير، ووضع البلد على سكة الانقاذ والتعافي من المعاناة الشاملة ، وبعضها الاخر متشائم ومشكك في امكانية تحقيق التغيير المأمول لقدرة الممسك الفعلي بالقرار في لبنان على تعطيل مفاعيل الانتخابات وضمان قدرة فريقه على الاستمرار في ادارة شؤون الوطن والمواطنين رغم الفشل الذريع الذي سجله في ادارة هذه الشؤون .

وفي ما يلي – سنترك للوقائع التي تلت هذه الانتخابات ان تجيب : اي التساؤلات كانت محقة ؟ والى اين تتجه الامور مع المجلس النيابي الجديد؟

الواقعة الاولى: انتخاب هيئة مكتب المجلس النيابي الجديد

دخلت الاكثرية النيابية هذه الانتخابات مشرذمة ومشتتة ، بمواقف متباينة، وعجز فاضح عن توحيد المواقف، تقابلها "اقلية" نيابية متماسكة يديرها "مايسترو" صاحب قرار، فخسرت "الاكثرية" كل المراكز : رئاسة المجلس ، نيابة الرئاسة ، امناء السر ، اعضاء هيئة مكتب المجلس ، وسيطرت المنظومة ذاتها من جديد على ادارة اعمال ونشاطات المجلس النيابي للسنوات الاربع القادمة .

الواقعة الثانية : انتخابات اللجان النيابية

لم تستدرك "الاكثرية" النيابية الدرس من فشلها السابق ، فخاضت هذه الانتخابات مفككة من جديد ، وحصدت الفشل ، وسيطرت المنظومة ذاتها على هذه اللجان التي لها دور اساسي في دراسة مشاريع القوانين قبل احالتها على الهيئة العامة لاقرارها. وهكذا استمر الفريق ذاته بإدارة صاحب القرار ذاته ممسكاً بكامل مفاصل عمل السلطة التشريعية والرقابية .

الواقعة الثالثة : تشكيل حكومة جديدة

وفقاً للدستور اللبناني، تقدمت الحكومة باستقالتها بعد بدء العقد البرلماني الجديد ، ودعا رئيس الجمهورية لاجراء استشارات نيابية ملزمة ، تقرر اكثريتها اسم الشخص الذي سيكلف بتشكيل الحكومة الجديدة . وقد اسفرت هذه الاستشارات عن النتائج التالية : 54 صوتاً للسيد نجيب ميقاتي ، و 25 صوتا للدكتور نواف سلام ، واستنكف 46 نائباً عن تسمية اي شخص. ظاهرياً هذا دليل على حرية الاختيار ، وتعبير عن ممارسة الديموقراطية . ولكن مبدئيا واخلاقياً وتفويضياً من المفترض بمجلس نيابي جديد ان يختار مجتمعاً الحكومة الجديدة التي ستكون مسؤولة امامه عن نجاحها او فشلها في ادارة شؤون البلد. وعلى النائب المنتخب حمل وكالة ناخبيه والتعبير عن ارادتهم ومطالبهم ، والتصويت للحكومة الجديدة التي عليها ان تتجاوب مع هذه الارادات والمطالب. والموقف السلبي من النائب وعدم التسمية يعتبر خيانة لهذه الوكالة اياً كانت المبررات ، وكل من اتخذ هذا الموقف ساهم ، عن وعي او عن غير وعي ، بإفساح المجال للمنظومة المشكو من ادارتها الفاشلة لمواجهة المعاناة التي تثقل بكاحلها على اللبنانيين . واصدق دليل ما ترتب على ذلك من فشل في تشكيل حكومة جديدة وتفاقم الازمات.

الواقعة الرابعة: انتخاب رئيس جديد

استناداً للدستور ايضاً حدد رئيس المجلس النيابي موعداً لعقد جلسة يتم خلالها انتخاب رئيس جديد للجمهورية ، وعقدت هذه الجلسة التي مع الاسف تحولت الى مسرحية هزلية بعيدة كل البعد عن الجدية المطلوبة لانتخاب رئيس جمهورية قبل 31 تشرين الاول ، فكيف لجلسة بهذه الاهمية ان يشارك فيها 63 نائباً بالتصويت بأوراق بيضاء. وبدلا من اجراء دورة انتخابية ثانية كما ينص الدستور ، يتدافع العديد من النواب للخروج من القاعة وتعطيل النصاب. ان هكذا تصرفات غير مسؤولة ، تهدد بعدم القدرة او بعدم الرغبة في انتخاب رئيس للجمهورية . تصوروا فقط مفاعيل هكذا تصرفات: فراغ رئاسي، فشل حكومي، لتقاعس مجلس النواب عن القيام بالواجب المطلوب منهم اخلاقياً ودستورياً ووطنياً.

على ضوء كل هذه الوقائع يتزايد التشاؤم حول القادم من الاستحقاقات. ويبرز التساؤل: هل سنتمكن في مثل هذه الاجواء والانقسامات من تشكيل حكومة جديدة ، وانتخاب رئيس جديد للجمهورية ؟ وما مصير الوطن والمواطنين ؟ هل ستحصل اعجوبة وعي من النواب وارباب الحكم والسياسة ، قيقدمون على تقديم مصلحة الوطن على المصالح الشخصية والفئوية ويسهلون تشكيل الحكومة وانتخاب الرئيس؟ وحده مستقبل الايام سيحمل الجواب ، وما علينا سوى الانتظار وقد اصبح اجله قريب. ونختم بأن نضع بتصرف السادة النواب رؤية المعلم كمال جنبلاط حول العمل النيابي:

"اللعبة البرلمانية الحقيقية لا تتم الا ضمن منطوق الصراحة مع النفس ومع الاخرين . والصدق في مواجهتنا المبادئ والثبات على التمسك بها ، وانتقاد الحكام والاخرين او تأييدهم على اساسها. ونحكم ونحاسب بعقلنا ووعينا لا بمصالحنا. وبهذا فقط نكون نقوم بواجبنا ونعبر بصدق عما يريده منا من انتخبونا."

(المرجع: كتاب كمال جنبلاط "لبنان والجسر الوطني المقطوع" ص. 107)

- **مقال سياسي: كيف فشلت المفاوضات النووية بين أميركا وإيران – د. رياض طبارة**

وقّع الرئيس باراك أوباما الإتفاق النووي بين إيران والدول ألـخمس زائد واحد (فرنسا، إنجلترا، روسيا، الصين وأميركا زائد ألمانيا)، بعد عرضه على الكونغرس، في أيار 2015، أي ستة أشهر فقط قبل انتخاب خليفته دونالد ترامب. نال هذا الإتفاق أصوات الأغلبية الساحقة في مجلسي الكونغرس (400 إلى 25 في مجلس النواب و98 إلى واحد في مجلس الشيوخ) في عرض نادر من التوافق بين الحزبين الجمهوري والديموقراطي. رغم ذلك، انسحب ترامب من الإتفاق في أيار 2016 أي بعد أربعة أشهر من توليه سدة الرئاسة.

عدى عن كرهه العميق لأوباما، اعتبر ترامب أن الإتفاق غير كامل لأسباب ثلاثة. أولاً أن مفعوله ينتهي سنة 2030 (Sunset Clause) بعدها إما التفاوض على اتفاق جديد وإما تطلق حرية إيران في المجال النووي. ثانياً أن الإتفاق الذي وصلت إليه مجموعة الـ 5+1 لا ينظم برنامج الصواريخ الإيراني المتقدم والذي يهدد

جيرانها، لا سيما إسرائيل. ثالثاً أن الاتفاق لا يشمل علاقة إيران بدول الجوار خاصة بالنسبة للميليشيات المتحالفة معها، كالحوثيين والحشد الشعبي وخاصة حزب الله الذي له امتدادات جغرافية تهدد عدة دول في المنطقة في آن واحد، وتشكل قوة ضاربة على حدود إسرائيل. كانت نية ترامب جلب إيران إلى طاولة المفاوضات بعد انهاكها بـ "عقوبات قصوى" شملت في النهاية البنك المركزي الإيراني والحرس الثوري ورئيسه المرشد الأعلى علي خامنئي، ولكنه لم يفلح بذلك.

مباشرة بعد وصوله إلى سدة الرئاسة، حاول جو بايدن إعادة الولايات المتحدة إلى الإتفاق النووي ولكنه واجه بعض الصعوبات التي جعلت المفاوضات غير المباشرة بين أميركا وإيران، حول عودة أميركا إلى الإتفاق، تأخذ وقتاً طويلاً. الجهتان اعتقدتا أن الوقت لم يكن داهما إلى أن بدأت حرب أوكرانيا في شباط الماضي وبدأت معها أزمة المحروقات الأوروبية والعالمية.

بالنسبة للأميركيين، ومن ورائهم شركائهم الأوربيين، اصبحت أهمية الإتفاق مع إيران تتعدى النووي إلى حدود ما تستطيع إيران أن تقدمه في مجال الطاقة، إذ أصبحت أحدى أولويات الغرب الملحَّة خفض نسبة التضخم التي بلغت مستويات لم تعرفها أميركا وأوروبا منذ أكثر من أربعين عاماً والتي أحد أسبابها الرئيسية ارتفاع أسعار الغاز والبترول مشتقاتهما. وبالنسبة للإيرانيين من جهة أخرى، بدأ ترف الوقت يتهاوى كلما أقترب موعد الانتخابات النصفية الأميركية وارتفعت إمكانية نجاح الجمهوريين فيها، وبالتالي إمكانية سيطرت ترامب وأتباعه على مجلسي الكونغرس. مسودة الاتفاق النووي التي كانت موضوعة على الطاولة في حينه تسمح لإيران بتصدير 50 مليون برميل يوميا مقارنة بأقل من 3 ملاينن حاليا، ما يساعد على مواجهة مشكلة الطاقة المستجدة عالمياً وينفع بالتالي الجهتين بالوقت نفسه. ولذا وضع الفريقان خلافاتهما المتبقية جانباً واندفعا إلى الوصول إلى تفاهم يعيد أميركا إلى الإتفاق.

الجو المتفائل بالنسبة للمفاوضات النووية أخذ زخماً كبيراً بعد الغزو الروسي لأوكرانيا. فرغم التعثرات التي شهدتها المحادثات الأميركية الإيرانية غير المباشرة في تلك المدة، وصلت الأمور إلى مستويات متقدمة في أوائل آب 2022 عندما أعلن الممثل السامي للإتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية، جوزيف بوريل، أنه قدم للفرقاء المعنيين "مسودة أخيرة" للإتفاق النهائي قائلاً: ما يمكن التفاوض حوله تم التفاوض فيه." ففي الأسبوع الأول من أيلول وصل التفاؤل ألى أعلى درجاته، وارتفع معه سعر صرف الريال الإيراني 15 بالمئة بأسبوع واحد، وعاد الكلام عن اتفاق نهائي "خلال أسابيع، بل أيام."

في كل هذه الأثناء كان هناك نقاش حاد في إسرائيل حول ما يجب القيام به لوقف الإتفاق: الإكتفاء بالتهديد بإمكان اتخاذ إجراءات أحادية إسرائيلية ضد إيران لحث أميركا على التروي، ما كان يحبذه رئيس الوزراء يائير لابيد، أم مواجهة الزخم الأميركي لإبرام الصفقة مواجهة مباشرة، وهو ما كان ينادي به رئيس المخابرات الإسرائيلية (الموساد) دايفيد بارنيا. في أواخرتموز رجحت كف بارنيا وحزمت إسرائيل أمرها لاستعمال كل قواها السياسية في أميركا لغرض إنهاء المحادثات الأميركية الإيرانية حول لإتفاق، دون التخلي طبعاً عن خيار التهديدات.

أول الوافدين إلى واشنطن من إسرائيل لهذا الغرض كان مستشار الأمن القومي، إيال هلاتا، في 23 آب. كان هلاتا يأمل بلقاء وزير الخارجية الأميركي طوني بلينكن الذي يقال أنه كان مستاءً من التدخل الإسرائيلي

لدرجة أنه حول لقاء هلاتا معه إلى لقاء مع مستشار الأمن القومي الأميركي جيك سوليفان. تبعه بعد أيام رئيس الموساد بارنيا ثم وزير الخارجية بني غانتز وكرت السبحة لتشمل لقاءات رفيعة، ليس فقط في أميركا بل أيضاً مع القيادات في ألمانيا وفرنسا وغيرهما من الدول المعنية والفاعلة.

في الوقت نفسه، جيّشت إسرائيل اللوبي الإسرائيلي الأميركي، بخاصة إيباك، بشكل قل أن يسبقة مثيل، للإتصال باعضاء الكونغرس للضغط على الإدارة الأميركية، إضافة إلى ضغوط إسرائيل المباشرة، واستعملت الإعلام الأميركي بشكل مكثف من خلال نشرات الأخبار والمقابلات وغيرها. حرك اللوبي قاعدته، بما في ذلك الحاخامات، ومن بينهم أكثر الحاخامت شعبية والمعروف عالمياً، جاكوب شمويل بوتيتش، الذي أعلن، في مقابلة مع تلفزيون فوكس المحافظ، إن بايدن على وشك توقيع اتفاق مع حكومة إيران " الهمجية المتوحشة" و"الأكبر داعم للإرهاب في العالم" والتي "جندت شاب من نيو جورزي لكي يطعن سلمان رشدي بالسكين في ولاية نيويورك."

أما الحجة السياسية الرئيسية التي استعملتها إسرائيل واللوبي الإسرائيلي في حملتهما الأميركية كانت التذكير المتكرر بالشروط التي كان قد وضعها ترامب لإعادة التفاوض مع إيران: أن الإتفاق يجب أن يصبح دائما، وأن يشمل البرنامج الصاروخي الإيراني ويشمل بالأخص حل الميليشيات المتحالفة مع إيران، بخاصة حزب الله الكامن على حدودها. ولكن الحل المفضل لدى القيادات السياسية الإسرائيلية، وخاصة المعارضة التي يرأسها قائد الليكود بنجامين نتانياهو، كان بالحقيقة جر أميركا إلى ضرب المفاعلات النووية الإيرانية، رغم علمهم بأن هذا لن يتحقق إلا ربما إذا وصلت إيران إلى حافة إنتاج قنبلة نووية.

على كل حال، ربحت إسرائيل هذه الجولة مع أميركا بالرغم من معارضة كبيرة من قبل قياديين في الإدارة الأميركية، خاصة في وزارة الخارجية. أما بالنسبة للكونغرس فاستطاع اللوبي أن يجند نواب من الحزبين، 34 من الديموقراطيين و16 من الجمهوريين، للتوقيع على رسالة مؤرخة في أول أيلول 2022 موجهة إلى بايدن يطلبون منه عرض أي مسودة اتفاق مع إيران بخصوص برنامجها النووي قبل توقيعه معربين عن قلقهم من أن االاتفاق قد يميّع العقوبات المتعلقة بالإرهاب المفروضة على الحرس الثوري الإيراني.

مؤخراً برزت قضية اتهام الغرب لإيران تزويد روسيا بطائرات بدون طيار (مسيّرات) وأسلحة أخرى وعتاد وصولاً إلى أتهامها بإرسال مقاتلين إلى شبه جزيرة القرم يقومون بتدريب الروس على استعمال المسيرات. هذه الاتهامات، رغم إنكار إيران لها، أطلقت سيلاً من العقوبات الأوروبية والأميركية الجديدة على إيران، ما جعل الأتفاق النووي، وعودة أميركا إليه، يغيبان عن الرؤيا إلى أجل غيرمسمى.

- **مقال اقتصادي: البعد النفطي لقرار «أوبك بلس» تخفيض الإنتاج – د. وليد خدوري**

قرر وزراء الطاقة في مجموعة «أوبك بلس» تخفيض الإنتاج مليوني برميل يومياً من النفط الخام. ويتوقع أن التخفيض سيكون في نهاية المطاف نحو مليون برميل يومياً، أو نحو واحد في المائة من مجمل الإنتاج النفطي العالمي البالغ 100 مليون برميل يومياً تقريباً، والسبب أن بعض الدول ستنتج بكامل طاقتها للاستفادة من

الأسعار والمحافظة على بعض أسواقها ودعم موازناتها. من ثم، فحجم الإمدادات المخفضة ضئيلة جداً.

لماذا اتخذت «أوبك بلس» قرار تخفيض الإنتاج في هذا الوقت الاقتصادي المضطرب عالمياً وارتفعت الضجة على الآثار المترتبة على هذا القرار؟

تدل الإحصاءات والتوقعات الاقتصادية المتوفرة أن هناك عدة أسباب نفطية للقرار، أهمها، المؤشرات والتوقعات الاقتصادية السلبية للنصف الثاني لعام 2022 ولعام 2023. مما يدل على انخفاض الطلب على النفط خلال هذه المرحلة وضرورة تقليص الإنتاج لوقف التراجع في الأسعار للحفاظ على المصلحة الاقتصادية للدول المنتجة.

فمعدل سعر سلة نفوط أوبك قد انخفض خلال شهر سبتمبر (أيلول) 6.58 دولار للبرميل عن شهر أغسطس (آب)، ليصبح معدله 95.32 دولار للبرميل.

تعود أسباب هذا الانخفاض السعري خلال الأشهر الماضية إلى التدهور في أسعار أسواق البورصات العالمية وزيادة أسعار الفوائد من قبل البنوك المركزية الكبرى، بالإضافة إلى القلق والمخاوف من القلاقل الجيوسياسية نتيجة الغزو الروسي لأوكرانيا والصراع حول تايوان والاضطرابات المستمرة في الشرق الأوسط وما صاحبها من ارتفاع أسعار النفط الآجلة التي تقرر في بورصات النفط في نيويورك ولندن.

كما تدل المؤشرات أن النمو الاقتصادي العالمي قد دخل في نفق مظلم، مليئاً بعدم اليقين والشكوك، من تصاعد معدلات التضخم العالمية، ارتفاع أسعار الفوائد واستمرار المشاكل والتأخير في سلسلة تزويد السلع والبضائع، الناتج عن صرف العمال والموظفين من وظائفهم أثناء الجائحة وصعوبة إعادة تعيينهم بالسرعة اللازمة لاحقاً. بالإضافة إلى كل هذا، هناك إمكانية عودة انتشار الجائحة في الصين خلال فصل الشتاء المقبل، مما أربك الأمور كثيراً، بالذات لانخفاض الطاقة الإنتاجية الإضافية العالمية.

وانخفضت المؤشرات والتوقعات السلبية للنمو الاقتصادي العالمي 2.7 في المائة لعام 2022 و2.5 في المائة لعام 2023. وفي حال الولايات المتحدة، انخفضت التوقعات لنمو الناتج الدخل القومي لعام 2022 نحو 3 في المائة، وكذلك المؤشرات لانخفاض النمو لعام 2023 نحو 0.3 في المائة. كما انخفضت التوقعات لنمو الناتج الدخل القومي لمنطقة اليورو في عام 2022 نحو 3 في المائة، وانخفضت المؤشرات بنحو 0.3 في المائة لعام 2023. وقد أعيد تقييم النمو الاقتصادي في اليابان لعام 2022 ليرتفع 1.5 في المائة ولينخفض في عام 2023 نحو 1.0 في المائة. وتوقعت الدراسات انخفاضاً للنمو الاقتصادي الصيني في عام 2022 إلى 3.1 في المائة، بينما التوقعات لعام 2023 تدل أن النمو سيكون بحدود 4.8 في المائة. وفي الهند، خفضت التوقعات لعام 2022 إلى نحو 6.5 عام 2022 ولعام 2023 نحو 5.6 في المائة. أما في البرازيل، فتوقعات النمو

الاقتصادي لعام 2022 لم تتغير، مستمرة على معدل 1.5 في المائة، إلا أنها متوقعة أن تنخفض لعام 2023 إلى نحو 1 في المائة. والتوقعات لروسيا قد عدلت لتشير إلى تقلص لعام 2022 نحو 5.7 في المائة، مع توقع نمو 0.2 في المائة لعام 2023.

وفيما يتعلق بالطلب على النفط، فقد تم تخفيض معدل الطلب المتوقع لعام 2022 نظراً للتوقعات الاقتصادية والجيوسياسية الآتية: إعادة انتشار «كوفيد - 19» في الصين خلال فصل الشتاء المقبل. والتحديات الاقتصادية في أوروبا بسبب حظر البترول الروسي. وضغوط التضخم العالمية.

من ثم، وعلى ضوء التطورات العالمية السلبية المتعددة والتوقعات بانخفاض الطلب على النفط نحو 0.5 في المائة خلال النصف الثاني لعام 2022. بينما التوقعات للطلب على النفط في عام 2023 قد خفضت إلى معدل 2.3 مليون برميل يومياً.

هناك سبب أساسي آخر لارتفاع الأسعار مرده الانخفاض الحاد في الطاقة الإضافية العالمية لزيادة إنتاج النفط الخام. ويعود السبب الرئيس لهذا الانخفاض إلى قوانين وتشريعات البيئة التي تم تبنيها منذ عام 2015 التي قلصت الاستثمارات العالمية في قطاع إنتاج النفط كجزء من الحملة لتقليص الاستثمارات في القطاعات الأحفورية. والمعروف في الصناعة النفطية هو أنه كلما تقلصت الطاقة الإضافية إلى حدود أدنى، ترتفع في الوقت نفسه أسعار النفط الخام، والسبب تخوف الشركات من عدم توفر إمدادات كافية عند ضرورة الحاجة إليها. وهناك تخوف من هذا النوع في الأسواق الآن نظراً إلى التقلص في الاقتصاد الصيني لإغلاقات الجائحة والتساؤل إذا كانت هناك طاقة إنتاجية إضافية في حال عودة الاقتصاد الصيني إلى عافيته عند انتهاء الجائحة هناك. وتشير المعلومات إلى أن استثمارات الشركات العالمية في قطاع الإنتاج قد تقلصت نحو الثلث منذ منتصف العقد الماضي.

وقد ركز على هذا الأمر الرئيس التنفيذي لشركة «أرامكو السعودية»، أمين الناصر، في كلمة له في مؤتمر بترولي عقد في لندن مؤخراً. أشار الناصر إلى أن الطاقة الإنتاجية الإضافية العالمية تبلغ حالياً 1.5 في المائة من الطلب العالمي. ومن جانبه، ذكر الرئيس التنفيذي لشركة «شل» بن فان بيردن، خلال المنتدى نفسه، أنه «لا يمكننا العيش في هذا العالم دون طاقة إضافية.«

كما طرأت صعوبات أخرى في الصناعة النفطية العالمية. إذ نجد، بسبب التشريعات البيئية المستعجلة تقلص تشييد مصاف تكرير جديدة. وفي الولايات المتحدة مثلاً، أعلن الرئيس التنفيذي لشركة «شيفرون» أنه لم يتم بناء مصفاة جديدة في الولايات المتحدة منذ عقد السبعينات رغم الزيادة السنوية هناك في استهلاك المنتجات البترولية، بالذات البنزين. ونجد في الوقت نفسه الولايات المتحدة تصدر المنتجات البترولية إلى الأسواق

العالمية رغم الأسعار القياسية لأسعار البنزين الأميركية حالياً. من ثم، فإن ارتفاع أسعار البنزين الأميركية لا علاقة لها بإمدادات «أوبك»، بل نتيجة عدم قدرة المصافي القديمة هناك على تلبية الطلب المتزايد سنوياً، وللعب أميركا دور المصدر منذ الإنتاج الواسع للنفط الصخري في منتصف العقد الأخير.

- **دراسة استطلاعية : لبنانيون يجوعون... ويئنّون بصمت! - ليلى داغر - الجامعة الأميركية في بيروت – جريدة نداء الوطن – 3 تشرين الاول 2022**

نشرت الجامعة الاميركية في بيروت دراسة، بقيادة الباحثة الدكتورة ليلى داغر، ومشاركة الدكتور ابراهيم جمالي والدكتور اسامة ابي يونس، شملت نتائج استطلاع واسع النطاق حول الآثار السلبية التي خلفتها الازمة الاقتصادية في لبنان، والتي طالت الوظائف والمداخيل والفقر في الطاقة وسبل العيش واستراتيجيات التأقلم القائمة على الغذاء والمواقف من الهجرة... وذلك في 7 قطاعات اقتصادية.

إعتمدت الدراسة على مسح ميداني شمل 931 اسرة تعتاش من قطاعات الزراعة والبناء والتعليم والاغذية والمشروبات والصحة والصناعة والتجزئة... في كل المحافظات. وتمّ استكمال التحليل الاحصائي وتوضيحه وتعزيزه باستخدام مدخلات خبراء بارزين شاركوا في خمس مقابلات لمجموعة من الخبراء الرئيسيين.

وفي ما يلي الجزء الخاص باستراتيجيات التأقلم القائمة على المعيشة والغذاء:

الشكل 20: *نسبة المستجيبين الذين يتخطون الوجبات خلال الأسبوع*

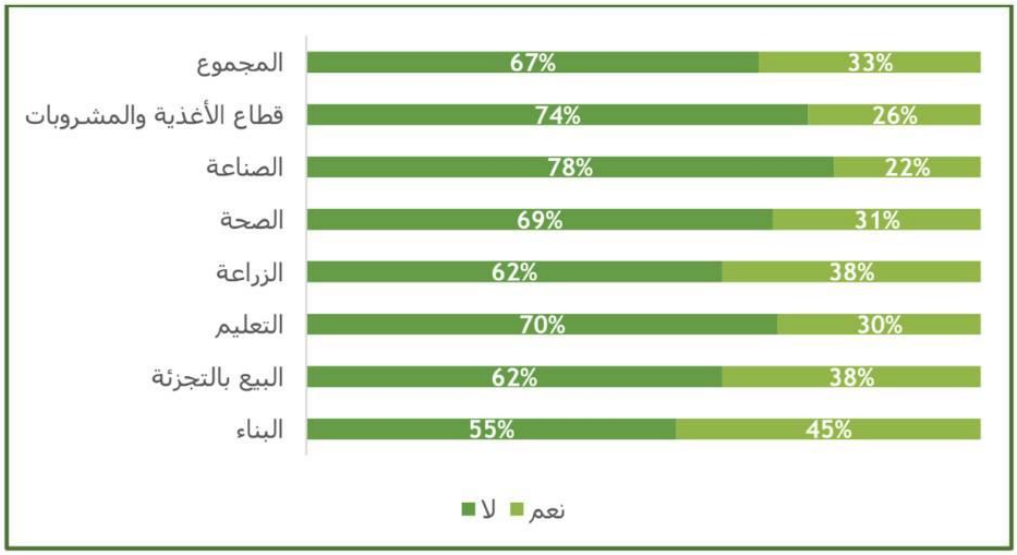

إستراتيجيات التأقلم الغذائي

أدى حجم ونطاق الازمة الاقتصادية التي طال أمدها في لبنان الى تراجع حاد في دخل الفرد. ويقدر البنك الدولي (2021) أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي قد انخفض من 35.1 الى 38.6% بين عامي 2017 و2021. ودفعت الازمة العائلات اللبنانية عبر القطاعات السبعة الى اعتماد استراتيجيات تأقلم قاسية قائمة على المعيشة. تتراوح بين خفض كمية (وجودة) المواد الغذائية وتخطي الوجبات. ويسلط هذا الجزء من البحث الضوء على مجموعة متنوعة من استراتيجيات التأقلم التي كانت في معظمها سلبية، والتي استخدمتها الاسر لمواجهة الازمة.

بادئ ذي بدء خفّض القسم الأكبر من الاسر في القطاعات السبعة كمية المواد الغذائية الأساسية مثل الحليب والفواكه والخضروات والخبز، وتحولت الى بدائل أرخص أقل جودة للمواد الغذائية الأساسية.

الشكل 18: *نسبة المستجيبين الذين انتقلوا إلى بدائل أرخص للمواد الغذائية الأساسية*

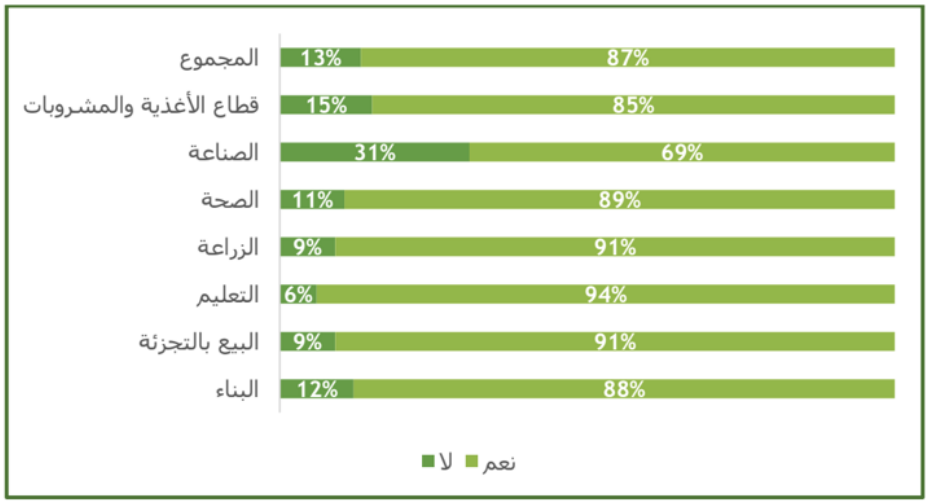

ماذا قطاعياً؟

إن نسبة المستجيبين من قطاعي البناء والزراعة الذين اضطروا الى تخفيض كمية المواد الغذائية الأساسية هي الأعلى مرة أخرى وتبلغ 90% أو أكثر. وباستثناء القطاع الصناعي، اضطر 80% أو أكثر من المستجيبين في القطاعات المتبقية الى اعتماد ممارسات مماثلة. وكان التحول الى البدائل الارخص للمواد الغذائية الأساسية استراتيجية تأقلم سائدة أخرى بين المستجيبين في القطاعات السبعة، وباستثناء المستجيبين من قطاع الصناعة، يشير أكثر من 85% من المستجيبين في مختلف القطاعات الى ضرورة تطبيق استراتيجية التأقلم هذه.

وتشكل التغيرات في أنماط الاستهلاك استراتيجية ضرورية للتأقلم وتنفق الاسر في القطاعات السبعة نسبة كبيرة من دخلها الإجمالي على الأغذية والمشروبات.

إتساقاً مع النتائج السابقة تشير النتائج الواردة الى أن قطاعي البناء والزراعة يشتملان على ما يبدو على أكبر نسبة من المستجيبين الذين لجأوا الى استراتيجيات التأقلم القائمة على المعيشة والتي تنطوي على تناول

الأغذية. وينبغي التشديد في هذا السياق على أنه، باستثناء المستجيبين من قطاعي الصناعة والأغذية والمشروبات، أبلغ 30% أو أكثر من المستجيبين في مختلف القطاعات على ضرورة تخطي وجبة غذائية خلال الأسبوع. بالإضافة الى ذلك، وباستثناء المستجيبين في قطاعي البناء والزراعة، لم يتمكن أقل من 30% من المستجيبين من شراء وجبة مع اللحوم أو الدجاج أو السمك على الأقل مرة واحدة في الأسبوع. ومع ذلك، فان نسبة المستجيبين الذين أبلغوا عن عدم القدرة على تحمل تكاليف استهلاك اللحوم أو الأسماك أو الدجاج مرة واحدة في الأسبوع على الأقل ليست ضئيلة بالنسبة لهذه القطاعات.

الشكل 21: *نسبة المستجيبين الذين يستطيعون تحمل تكلفة وجبة مع اللحم أو الدجاج أو السمك على الأقل مرة في الأسبوع*

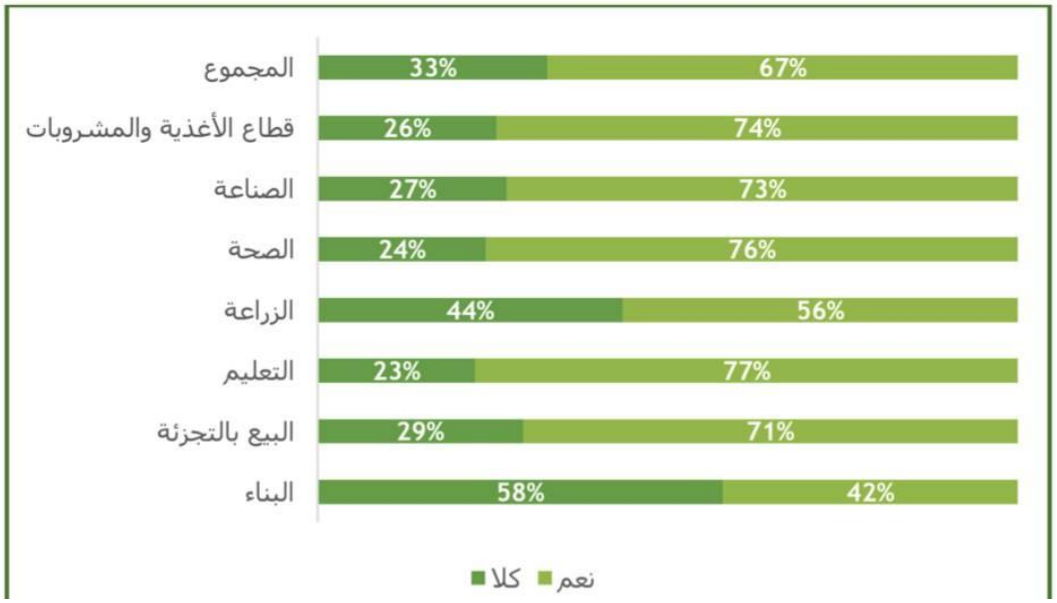

تأثّر الأطفال

وتماشياً مع الأعراف الاجتماعية اللبنانية والتقاليد العائلية في محاباة الأبناء، تشير نتائج المسح الى أن نسبة الأطفال الذين اضطروا الى تخطي وجبة طعام واحدة مرة في الأسبوع على الأقل كانت أقل مقارنة مع

البالغين. ومع ذلك لا تزال هذه النسبة ملحوظة في قطاعي البناء والزراعة. وعموماً ثمة أدلة تفيد أن الازمة تؤثر على التنوع الغذائي، وقد تزيد من حدوث الجوع المستتر أو نقص المغذيات اذا استمرت هذه التغيرات في أنماط استهلاك الأغذية أو أصبحت أكثر تطرفاً.

فوارق مناطقية

توضح النتائج بعض الفوارق الإقليمية والمناطقية في اعتماد استراتيجيات التأقلم القائمة على المعيشة في ما يتعلق بالغذاء. خصوصاً نسبة المستجيبين ممن يستطيعون تحمل تكلفة وجبة مع اللحم أو الدجاج أو السمك مرة واحدة في الأسبوع على الأقل.

اللافت هو أن جميع المستجيبين في المنية والضنية والبقاع الغربي أشاروا الى عدم قدرتهم على تحمل تكاليف وجبة مع اللحوم أو الدجاج أو السمك مرة واحدة في الأسبوع على الأقل. إضافة الى ذلك كان على جميع المستجيبين من المنية الضنية، والهرمل، والنبطية، وزغرتا تقليص كمية المواد الغذائية الأساسية التي يستهلكونها. ومما يثير القلق أن جميع المستجيبين من المنية الضنية أشاروا الى ان طفلاً في الاسرة يتخطى وجبة طعام أكثر من مرة في الأسبوع.

الشكل 23: *نسبة المستجيبين الذين خفّضوا أو أوقفوا عمدًا استخدام الأدوية المزمنة*

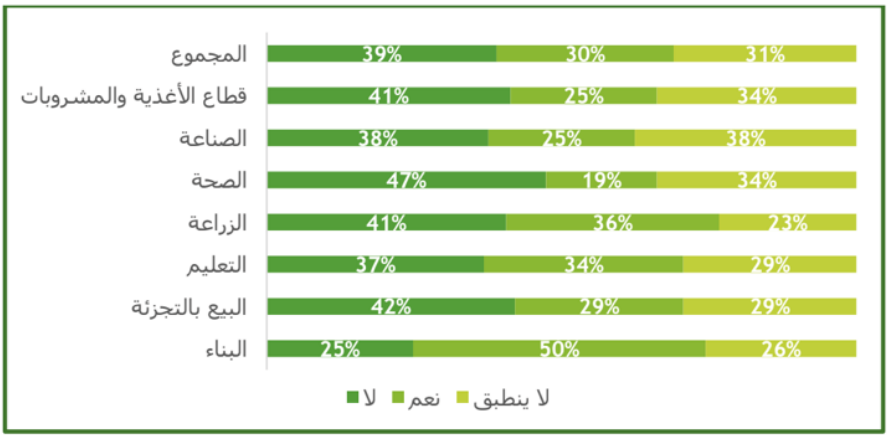

**ملاحظة: تشير عبارة "لا ينطبق" إلى نسبة المستجيبين الذين لا يستخدمون أي دواء مزمن*

الشكل 24: *نسبة المستجيبين الذين أجلوا أو تغيبوا عن زيارة الطبيب بعد إصابتهم بالمرض*

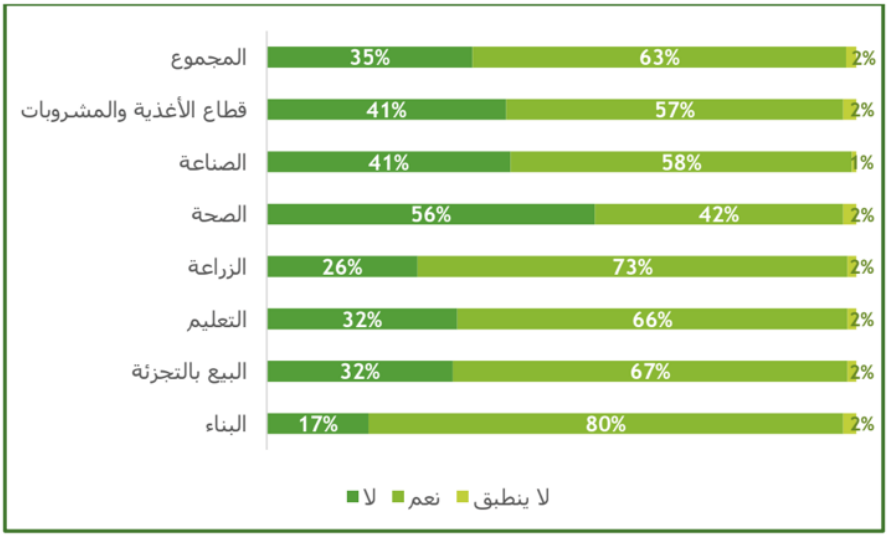

النفقات والدخل الشهري

وعند سؤالهم عن قدرتهم على تغطية نفقاتهم على أساس دخلهم الشهري الإجمالي، أشار أكثر من 50% من الاسر التي تكسب رزقها من قطاعات الزراعة والبناء والصناعة والمطاعم الى أنهم لا يوافقون أو لا يوافقون بشدة على تغطية نفقاتهم على أساس دخل أسرهم.

أشارت 67 و62 و59 و62 و59% من الاسر التي تكسب رزقها من قطاعات الزراعة والتعليم والصناعة والتجزئة والأغذية والمشروبات، الى أنها لا توافق أو لا توافق بشدة على امكانيتها لتلبية احتياجاتها نظراً الى دخلها الشهري، كما أن نسبة كبيرة من الاسر التي تكسب رزقها من قطاع البناء وهي 85% لا توافق أو لا توافق بشدة على قدرتها على تغطية نفقاتها نسبة الى اجمالي دخلها الشهري.

الشكل 17: *نسبة المستجيبين الذين خفضوا كمية المواد الغذائية الأساسية*

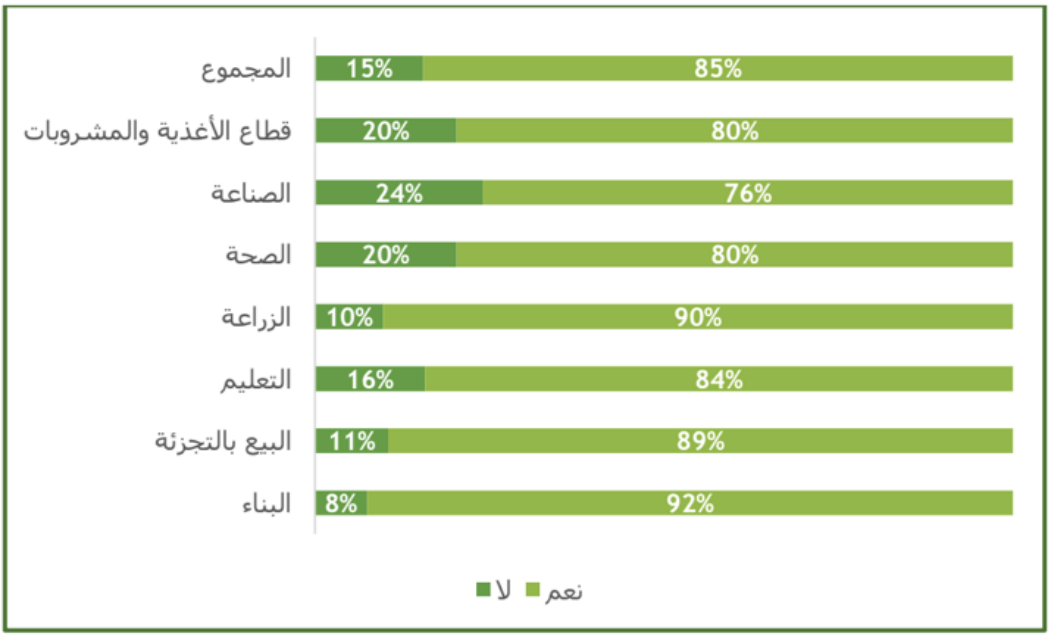

المناطق الأكثر فقراً

وفي النتائج أيضاً تفاوتات في القدرة على تغطية النفقات في الاقضية. فعلى سبيل المثال تشير نسبة 100% من الاسر في المنية الضنية والبقاع الغربي الى أنها لا توافق بشدة على قدرتها على تغطية نفقاتها نسبة الى دخلها الشهري.

علاوة على ذلك، فان نسبة الاسر التي لا توافق أو لا توافق بشدة على قدرتها على تغطية نفقاتها في بعلبك (

92.8%) وزغرتا (83.3) وزحلة (76.4) والنبطية (71.4). ومن المثير للاهتمام ان نسبة الاسر التي تواجه صعوبات في تغطية نفقاتها تتسق عموماً في جميع المدن: بيروت (60.8) وطرابلس (61.7) وصور (66.6) وربما تكون على نحو مفاجئ أعلى من عكار (53.9). أما الاسر في الشوف (37.5) وبعبدا (46.3) فهي الوحيدة التي لديها أقل من 50% من المستجيبين الذين لا يوافقون أو لا يوافقون بشدة على قدرتهم على تغطية نفقاتهم نسبة لإجمالي دخلهم الشهري. وبالتالي فان هذه النتائج تعكس على الأرجح الجهود التي تبذلها الأحزاب السياسية والمنظمات غير الحكومية للحصول على المساعدة الاجتماعية، في حين أن مستوى الدخل الأعلى من المتوسط الخاص بهذه الأخيرة من المرجح أن يفسر هذه النتيجة.

بيع أصول

وتبين النتائج ايضاً ان بيع الأصول (على سبيل المثال العقارات والمجوهرات والسيارات وما الى ذلك) والانخفاض في المدخرات وتقليل المساعدة المقدمة الى الاسرة والأصدقاء... برزت كاستراتيجيات تأقلم سائدة قائمة على المعيشة في القطاعات السبعة.

في الواقع، باستثناء المستجيبين من قطاعي التعليم والأغذية والمشروبات، اضطر أكثر من 43% من المستجيبين الى بيع أصول تساعدهم على التأقلم وتبلغ هذه النسبة نفسها 62 و51% لقطاعي البناء والزراعة على التوالي. بالإضافة الى ذلك، وباستثناء قطاع الصناعة، اضطر أكثر من 73% من المستجيبين الى انفاق بعض أو كل مدخراتهم من أجل التأقلم.

خفض تصنيف لبنان

خلاصة القول إن استراتيجيات التأقلم القاسية والمضرة في بعض الحالات، القائمة على أسباب العيش التي اعتمدها المستجيبون في مختلف القطاعات، تؤكد الآثار الشاملة لعدة قطاعات التي فرضتها الازمة الاقتصادية اللبنانية على الأجور وسبل العيش. وتتسق استراتيجيات التأقلم هذه أيضاً مع إعادة تصنيف لبنان من قبل البنك الدولي في الشريحة الدنيا من فئة الدخل المتوسط، بعد أن كان في الشريحة الأعلى من فئة الدخل المتوسط.

الزراعة والتصدير

علاوة على ذلك يبدو أن المستجيبين من قطاعي الزراعة والبناء قد تأثروا بالأزمة بشكل أعمق من المستجيبين من القطاعات الأخرى. وقد يبدو هذا غريباً للوهلة الأولى لان الزراعة قطاع تصديري (وليس البناء). وهذا يعني أن قطاع الزراعة كان يمكن أن يستفيد من حيث المبدأ من زيادة الصادرات بسبب تعزيز القدرة التنافسية الناجمة عن الانخفاض الحاد في قيمة العملة. ومع ذلك يشير المشاركون في جلسات الخبراء الى أن الوصول الى أسواق التصدير الإقليمية وعلى وجه التحديد أسواق التصدير الخليجية قد تقلص بسبب الحظر المفروض على المنتجات الزراعية اللبنانية من قبل معظم دول مجلس التعاون الخليجي. ان محدودية الوصول الى أسواق الخليج مقرونة بعوامل تثبيط الصادرات التي يحددها البنك الدولي (2021 ب) هي الأسباب الجذرية المحتملة لعدم استفادة القطاع الزراعي من تعزيز القدرة التنافسية للصادرات.

عمالة موسمية

وتتفق النتيجة الرئيسية التي توصل اليها المستجيبون العاملون في قطاع الزراعة والبناء على نحو أكثر حدة مع ارتفاع درجة عدم رسمية الوظائف والآثار الموسمية في هذين القطاعين. والواقع أن تقديرات الطابع غير الرسمي التي قدمتها منظمة العمل الدولية (2022) تضع الزراعة وصيد الأسماك والحراجة والبناء كقطاعات لديها أعلى درجتين من العمل غير الرسمي. وتتماشى هذه التقديرات مع نتائج المسح السابقة بشأن العمل غير الرسمي في الزراعة والبناء التي قدمتها منظمة العمل الدولية (2021.(

الشكل 22: *نسبة الأطفال (أقل من 18 سنة) في الأسرة الذين يتخطون الوجبات أكثر من مرة في الأسبوع*

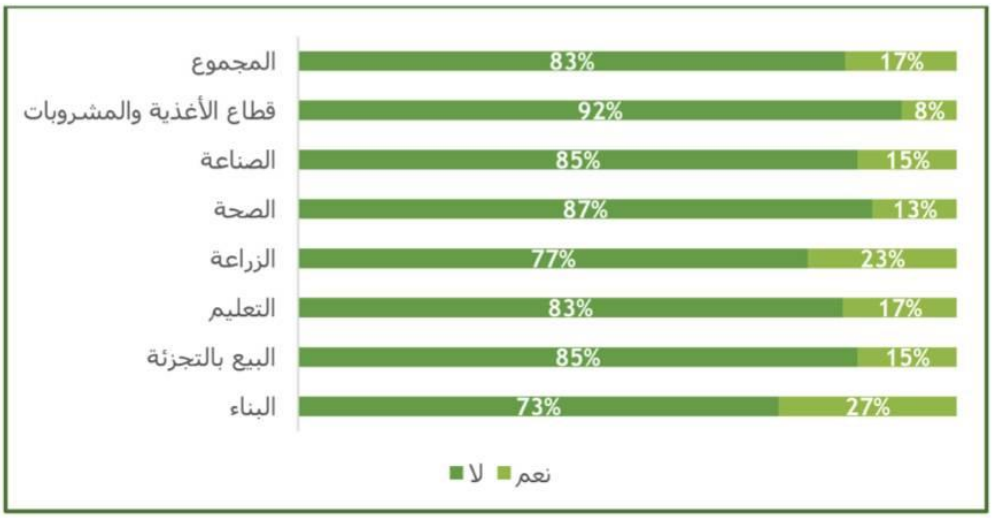

الصناعة أقل تأثّراً ولكن...

ويبدو أن المستجيبين من قطاع الصناعة أقل تأثراً بالأزمة نسبياً. وأشار المشاركون في جلسات الخبراء الى أن اداء قطاع الصناعة ربما كان أفضل من القطاعات الأخرى بسبب الاستعاضة عن الواردات بالمنتجات المصنعة محلياً. ومن المرجح أن يشكل استبدال الواردات هذا بدلاً من تعزيز صادرات السلع المصنعة تفسيراً للأداء الأفضل نسبياً لهذا القطاع. كما أشار المشاركون في جلسات الخبراء، الى أن القدرة التنافسية التصديرية لقطاع الصناعة قد تأثرت سلباً بتزايد تكاليف توليد الكهرباء الخاصة من مولدات الديزل. ولكن بطبيعة الحال ينطبق هذا غالباً على الصناعات التي تستهلك الطاقة بكثافة في حين تستفيد صناعات أخرى من تكاليف العمل المنخفضة وتكاليف المدخلات الأخرى التي تأثرت بانخفاض قيمة العملة.

كما حدد المشاركون في جلسات الخبراء القيود الشاملة التي تؤثر على جميع القطاعات، وأوضحوا على وجه الخصوص عدم وجود قدرة تنافسية معززة للصادرات (وتكاليف أعلى) للصناعة والزراعة. وتشمل هذه العوامل انقطاع سلسلة التوريد بسبب تفشي فيروس كورونا ونقص السلع الأساسية مثل الديزل والبنزين بسبب ازمة ميزان المدفوعات في لبنان، وهجرة الادمغة وعدم القدرة على الحصول على التمويل والواقع

أن القطاع المصرفي في لبنان هو في قلب المشهد المالي غير قادر على أداء مهامه الأساسية في الوساطة المالية.

وقف إستخدام أدوية الأمراض المزمنة أو تخفيضها وعدم زيارة الطبيب عند المرض

أكدت دراسة الجامعة الأميركية أن التكلفة المتزايدة للرعاية الصحية في يوليو/ تموز 2021 وأوائل 2022 أجبرت المستجيبين (أو أفراد الأسرة) في جميع القطاعات على اللجوء الى استراتيجيات تأقلم قائمة على سبل العيش، تتضمن وقف استخدام الادوية المزمنة (أو تخفيضها) وعدم زيارة الطبيب عند الإصابة بالمرض، والتحول من الرعاية الصحية الخاصة الى الرعاية الصحية العامة والتوقف عن استخدام التأمين الصحي الخاص.

بلغ معدل التضخم في مكون الرعاية الصحية في مؤشر أسعار المستهلك 268% خلال الفترة من تموز الى كانون الأول 2021. وقد ارتفع هذا المعدل في الربع الأول من عام 2022 ليصل الى 433.1%. ويمكن أن تعزز الزيادة الحادة في أسعار الرعاية الصحية الى إلغاء الإعانات. وفي الواقع بلغ معدل التضخم في مكون الرعاية الصحية في مؤشر أسعار المستهلك 20.9% في المتوسط من كانون اول الى حزيران 2021.

تشير النتائج الواردة مرة أخرى مقارنة بالقطاعات الأخرى الى أن نسبة أكبر من المستجيبين من قطاعي البناء والزراعة اضطروا الى اللجوء الى استراتيجيات تأقلم سلبية تشمل تخفيض استخدام الادوية المزمنة أو ايقافها وعدم زيارة الطبيب عند الإصابة بالمرض. ومع ذلك فان نسبة المستجيبين في القطاعات الأخرى التي اضطرت الى أن تحذو حذوها هي أيضا عالية. وباستثناء المستجيبين في قطاع الرعاية الصحية، يعمد 25% أو أكثر من المستجيبين في مختلف القطاعات الى خفض أو ووقف استخدام الادوية المزمنة. في حين أن أكثر من 57% من المستجيبين أجلوا أو تغيبوا عن زيارة الطبيب بعد أن مرضوا. وتبين النتائج زيادة الاعتماد نظام الرعاية الصحية العامة المتزعزع الى حد كبير. وبالفعل توجب على نسبة كبيرة من المستجيبين من قطاعات التعليم والبناء والزراعة بلغت 74.4 و80.4 و67.6% على التوالي التحول من الرعاية الصحية الخاصة الى الرعاية الصحية العامة. واضطر أكثر من 54% من المستجيبين من قطاعات الأغذية والمشروبات والتجزئة الى القيام بنفس الشيء. أما قطاعا الرعاية الصحية والصناعة فهما القطاعان

الوحيدان اللذان تقل فيهما نسبة المستجيبين الذين انتقلوا من الرعاية الصحية الخاصة الى الرعاية الصحية العامة عن 40%. وتجدر الإشارة هنا الى أن هذه النسب المئوية تشمل أيضاً أولئك الذين حصلوا على الرعاية الصحية الخاصة والعامة على حد سواء والذين كان عليهم التخلي عن الرعاية الصحية الخاصة.

خلاصة القول ان الازمة التي يعاني منها لبنان قد أجبرت نسبة كبيرة من المستجيبين في مختلف القطاعات على اللجوء الى استراتيجيات تأقلم قائمة على المعيشة تنطوي على الحد من إمكانية الحصول على الرعاية الصحية، وربما من نوعية الرعاية الصحية التي يتلقونها. وتشكل هذه النتائج تحذيراً مسبقاً من النتائج السلبية المحتملة على الصحة وطول العمر في المدى القصير في بلد كان يعرف سابقاً باسم مركز الاستشفاء في الشرق الأوسط. وهي تبرز كذلك الاعتماد المتزايد على نظام الرعاية الصحية العامة فضلاً عن العبء الملقى على كاهله.

خلاصات:

85%نسبة الذين خفضوا كمية المواد الغذائية الأساسية

87%نسبة الذين انتقلوا الى بدائل أرخص للمواد الغذائية الأساسية

33%نسبة الذين يتخطّون وجبات خلال الأسبوع

33%نسبة الذين لا يستطيعون تحمل كلفة وجبة مع اللحم أو الدجاج أو السمك على الأقل مرة في الأسبوع

17%نسبة الأطفال في الأسر الذين يتخطون الوجبات أكثر من مرة في الأسبوع

30%نسبة الذين أَوقفوا أو خفّضوا عمداً إستخدام أدوية مزمنة

63%نسبة الذين أَجلوا أو تغيبوا عن زيارة الطبيب بعد إصابتهم بالمرض.

- **دراسة مالية : بنوك خارج الخدمة – د. سمرا القزي – جريدة نداء الوطن في 2022/10/22**

فاجأ تدهورُ سمعة لبنان المالية هيئات الرقابة المصرفية العالمية بعدما كان يُطلق عليه سابقاً لقب سويسرا الشرق بفضل نظامه المصرفيّ الراسخ. فمنذ بداية حراك - ثورة 17 تشرين عام 2019، وللمرة الأولى في تاريخ لبنان، أغلقت 59 مصرفاً متعثراً مالياً أبوابَها في وجه المودعين، وذلك قُبيل تخلّف الحكومة عن سداد دينها العام.

أدّى هذا التعثر الى ظهور نظام بديل قائم على النقد ذي الروابط المباشرة مع الفريق الحاكم المتمثل بـ»التيار الوطني الحر» وحليفيه «حزب الله» وحركة «أمل». تُسيطر على هذا النظام الأغلبية الحاكمة الحالية وهي أيضاً معنية عبر المحادثات مع صندوق النقد الدولي بإيجاد حل لأكثر من سبعين مليار دولار أميركي مفقودة من أموال المودعين.

من ناحية أخرى، فشلت الولايات المتحدة الأميركية على مدار الأعوام العشرين الماضية في كبح تدخل «حزب الله» في النظام المصرفي، رغم إغلاق لبنان ثلاثة مصارف بناء على اكتشاف وزارة الخزانة الأميركية أن لها علاقات مع «حزب الله» وحلفائه السوريين وأنشطتهم في غسل الأموال.

اختراق النظام المصرفي

يشكّل «بنك المدينة» و»البنك اللبناني الكندي» و»جمّال ترست بنك»، وهي البنوك التي أغلقت، أمثلة عن محاولة «حزب الله» وحلفائه السوريين على مدى سنوات عدة اختراق النظام المصرفي اللبناني. لكن اللافت، أنه رغم كل الرقابة التي فرضتها الخزانة الأميركية على المصارف اللبنانية عبر السنين، إلا أن «حزب الله» وحلفاءه تمكنوا بحنكة وذكاء من الإلتفاف على العقوبات الأميركية المفروضة عليهم وأتمّوا سيطرتهم الكاملة على النظام النقدي في لبنان. فأهلاً بكم في نظام نقديّ ناشئ حيث تُعتبر «جمعية القرض الحسن» المؤسسة المالية الوحيدة التي لا تزال قائمة.

بالعودة إلى النظام البديل، ما لدينا الآن في لبنان هو نظام تحويل نقدي يتحكّم عبره عدد قليل من الأشخاص بجميع التدفّقات النقدية الواردة إلى البلاد، فيتقاضون عمولات كبيرة. للمفارقة إن هؤلاء الأشخاص هم أنفسهم المكلَفون بإصلاح النظام المصرفي... و»نِعمَة» الإصلاح.

الإستفادة من عدم الإصلاح

فما الذي قد يدفع السلطة الحاكمة التي تجني الأرباح من النظام النقدي القائم الى إصلاحه؟ وما الذي قد يدفع أيضاً حزباً سياسياً - ميليشيوياً ورئيس تيار سياسي حاكم خاضعَين للعقوبات لإصلاح النظام، إذا كان من شأن هذا الإصلاح أن يحرمهما من جني الأموال؟

وفقاً للبنك الدولي، بلغت التحويلات إلى لبنان 7.41 مليارات دولار أميركي في عام 2019. وفي عام 2020، بلغت 6.63 مليارات دولار، ما يشكل نسبة 25.6% من الناتج المحلي الإجمالي. أما في عام 2021، فقد بلغت 6.61 مليارات دولار.

واستناداً إلى تصنيف البنك الدولي، حلّ لبنان في المرتبة الثلاثين بين أكبر متلقّي التحويلات في العالم والمرتبة السادسة عشرة بين الاقتصادات النامية في عام 2021. لقد تلقى لبنان تحويلات أكثر من غانا (4.5 مليارات دولار) وكينيا (3.7 مليارات دولار) وهايتي (3.1 مليارات دولار). كما تلقى تحويلات أقل من السلفادور (7.3 مليارات دولار) وهندوراس (7 مليارات دولار) وسريلانكا (6.7 مليارات دولار) بين الاقتصادات النامية.

يُصنَف لبنان الأول في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والثاني عالمياً (بعد تونغا 43.9%) من حيث مساهمة التحويلات في الناتج المحلي الإجمالي، والتي بلغت 34.8% عام 2021، تليه الضفة الغربية وقطاع غزة (16.7% من الناتج المحلي الإجمالي).

إذاً، كيف يرسل اللبنانيون الأموال إلى أقربائهم في الوطن؟

تحويل الأموال والشركات المحلية

ثمة 13 شركة يمكنها تلقّي وإرسال التحويلات في لبنان حالياً وفقاً للمصرف المركزي، وهي بحاجة إلى ترخيص منه كي تستطيع العمل. من بين هذه الشركات، تستطيع 5 شركات فقط تحويل الأموال دخولاً وخروجاً.

إذا كانت هذه الشركات الخمس تتولى الاقتصاد النقدي الجديد «فريش»، فكم هي قيمة ما يتولاه القطاع المصرفي من هذا «الفريش» الآن؟

وفقاً لمصرفيّ بارز، يوجد حوالى 1.3 مليار دولار «فريش» في الحسابات المصرفية نقداً وإن حركة دورانه سريعة. أما بقية الاقتصاد النقدي فتتولّاه بشكل أساسي تلك الشركات الخمس التي يمكنها تحويل الأموال داخل وخارج البلاد.

من حيث الحصص في السوق، يبدو أن «ويسترن يونيون» من خلال وكيليها في لبنان «أو أم تي» و»بوب فينانس» في صدارة تولي المبالغ النقدية المستلَمة والصادرة، بحيث تحتل «أو أم تي» أكبر حصة في السوق وتليها «بوب فينانس».

بناء على ما تقدّم، يظهر أن هاتين الشركتين حلّتا مكان النظام المصرفي لبلد لا يتعامل مع المصارف وتقبضان على النظام النقدي بحصتيهما في السوق. ففي أيلول 2022، أعلنت «أو أم تي» رعايتها «ماراثون بيروت»، وهو الحدث الذي اعتادت المصارف تقليدياً رعايته منذ نشأته.

في بحث عن مالكي «أو أم تي» يتبين أنهما كانا النائب السابق أمل أبو زيد والسيد توفيق معوّض، ولكن لأسباب غامضة حلّ مكان أبو زيد في ملكية الشركة ولَداه. فإنضمّا الى توفيق معوّض الذي أدخل ايضاً الى ملكية الشركة إبنته جويا معوّض زوجة السيد عماد المشنوق شقيق وزير الداخلية الأسبق نهاد المشنوق.

تشير «أو أم تي» عبر موقعها الإلكتروني الى أن لديها 1200 فرع في لبنان لتلقّي وتحويل الأموال. إذا دققنا في خريطة إنتشار المراكز، فإننا نتساءل إن كان من قبيل الصدفة أن غالبية تلك الفروع تقع في قضاء بعبدا - وخصوصاً في الضاحية الجنوبية - وفي الجنوب اللبناني؟

قد يكون السبب أن معظم الأشخاص «غير المتعاملين مع المصارف» يقطنون في تلك المناطق المكتظة. لكن يمكن القول كذلك إن غالبية النقد المتداول خارج النظام المصرفي تدور في تلك المناطق، إذ إن معظم محلات الصيرفة (التي تسيطر على سوق الصيرفة في لبنان ويديرها مقرّبون من «حزب الله») تتمركز في الضاحية الجنوبية لبيروت. كما يلاحظ أن من أصل 1200 فرع لـ»أو أم تي»، يوجد أكثر من 600 فرع في المناطق ذات الأغلبية الشيعية.

للمقارنة، فإن «بوب فينانس»، وهي ثاني أكبر منافس لها، تُدير 700 فرع من مواقع «ويسترن يونيون» وتتركز بشكل رئيسي في محافظة جبل لبنان. من غير المستغرب أن تعمد «بوب فينانس» الى تقليص أعمالها في الجنوب والضاحية الجنوبية لبيروت والتوجه أكثر نحو جبل لبنان، كونها جزءاً من «بنك بيروت» الذي يخضع كمصرف لمراقبة شديدة من النظام المالي العالمي. مع الإشارة، الى أن رئيس مجلس إدارته ومديره التنفيذي هو السيد سليم صفير الذي يشغل حالياً منصب رئيس جمعية المصارف في لبنان.

ذكرت «أو أم تي» عبر موقعها الإلكتروني أنها تعاملت عام 2019 بمبلغ 120 مليون دولار شهرياً أي 1.44 مليار دولار في السنة. كما بلغت التحويلات إلى لبنان في العام نفسه 7.41 مليارات دولار، أي أن «أو أم تي» تعاملت بـ20% من إجمالي هذه التحويلات النقدية فحلّت أولى فيما أتت «بوب فينانس» في المرتبة الثانية.

ارتفع حجم التحويلات التي تعاملت بها «أو أم تي» بشكل حاد في عام 2021. وفي حين لم تذكر الشركة الحجم الجديد على موقعها الإلكتروني، فقد قدّره الاختصاصيون بما يقرب الـ2.8 مليار دولار أميركي. إن هذا الرقم يشكل حوالى 42% من التحويلات لعام 2021 والبالغة 6.63 مليارات دولار. بناء على ذلك، يمكننا الجزم بأن الشركة تهيمن على الاقتصاد النقدي في غياب قطاع مصرفي كان مرموقاً ذات يوم.

إذاً، كيف تجني «أو أم تي» و»بوب فينانس» الأرباح؟

رسمياً، ثمة طريقتان تجني بهما هاتان المؤسستان أرباحهما. إحداهما هي الرسم المحدد للمبلغ المحوَل والثانية هي الفارق في سعر الصرف بين العملة المرسَلة والعملة المستلَمة.

وفقاً لسجل بيانات البنك الدولي، إذا كنت تعيش في فرنسا وأرسلت مالاً إلى بيروت في الربع الأول من عام 2020، لكُنت دفعت معدلاً يبلغ 9.7% منه كرسوم للمؤسسات التي يمكنها تحويل الأموال إلى لبنان.

على سبيل المثال، إن أرسلت في الربع الأول من عام 2020 مبلغ 200 دولار أميركي عبر «ويسترن يونيون» من فرنسا إلى وكيلها «أو أم تي» في بيروت، فقد تم تحصيل 12.12% من المبلغ المرسل

كرسوم، أي ما يعادل 24.24 دولاراً أميركياً. يتكون هذا المبلغ من رسم محدّد قدره 7 دولارات تضاف إليه نسبة 8.62% من سعر الصرف.

إذا أرسلت في تلك الفترة نفسها مبلغ 500 دولار أميركي عبر «أو أم تي» من فرنسا إلى بيروت، فستكون التكلفة 16.74% أي ما يعادل 83.70 دولاراً أميركياً. يتكون هذا المبلغ من رسم محدد قدره 36.26 دولاراً أميركياً وتضاف اليه نسبة 9.49% من سعر الصرف. (المصدر: غرفة بيانات البنك الدولي عن التحويلات).

فبأقل تقدير، إذا جُمع كل شيء، وبحسب البلد الذي يتم التحويل منه وقيمة المبلغ المحوَل، يصبح متوسط تكلفة تحويل الأموال عبر «ويسترن يونيون» إلى لبنان بين 12% و16%. فيما يشير البنك الدولي إلى أن متوسط التكلفة العالمية للتحويلات المالية 6.5% ولا يزال «مرتفعاً بشكل مؤلم» وتكلفة لبنان حالياً توازي ضعف هذا المبلغ. مع الإشارة، الى ان الأمم المتحدة تهدف إلى خفضها لـ 3% وهو يُعتبر من «أهداف التنمية المستدامة».

إذا اعتبرنا الحد الأدنى من الرسوم، أي 12%، فإن المواطن اللبناني «المتلقي» يدفع رسماً إضافياً بنسبة 2% على الاستلام من «أو أم تي». لذا، فنحن نقف الآن عند 14% كإجمالي الرسوم.

حين تستفسر عن نسبة الـ 2% هذه، تخبرك «أو أم تي» أنها من أجل التعامل النقدي بالدولار الأميركي وتكلفة نقل النقود، وهي عملية مكلفة في جميع أنحاء العالم. ومع ذلك، فإن المرء يتساءل لِمَ لا تفرض أي دولة من الدول الأكثر مجازفة شيئاً كهذا. في الاتصال الأوّلي، قيل لي إنها إلزامية من قِبل المصرف المركزي. إلا أنني بعد عمل دؤوب والكثير من التقصي، إكتشفت أن المصرف المركزي لا يلزم إعتمادها بل تفرضها «أو أم تي».

هناك طريقة إضافية تُحصّل «أو أم تي» الرسوم بها وهي عبر جمع الدولارات من السوق وتسليمها إلى المصرف المركزي. سمح التعميم 614 الصادر عن المصرف المركزي في عام 2021 لشركات تحويل الأموال العاملة في لبنان بالتقدم بطلب للحصول على رخصة العمل بـ»فوركس» من أجل تنفيذ عمليات الصرف بناء على طلب عملائها بأموال واردة من الخارج.

تجدر الاشارة الى أن المصرف المركزي منح إستثناء لشركة «سايتك» التي يملكها السيد حسن مقلد المقرّب من رئيس مجلس النواب نبيه بري من أجل جمع الدولارات من السوق وبيعها للمصرف المركزي رغم انها مصنّفة كشركة صيرفة وليست شركة تحويلات بين الخارج والداخل.

يدفع "المركزي" عملة على شراء الدولار بنسبة 3 في المئة

إيرادات خيالية

إذا افترضنا ان الشركة تتولى 2.8 مليار دولار من المعاملات النقدية لهذا العام بربح مستمر بنسبة 14% (12% زائد 2%)، فمن شأن هذا الأمر أن يجعل إجمالي إيراداتها 392 مليون دولار أميركي. أضف إلى ذلك، إن نصف مبلغ الـ 2.8 مليار (أي 1.4 مليار) الذي يُحصَّل ويُسلَّم إلى المصرف المركزي مقابل رسوم 3%، (إن حاكم المصرف المركزي يقرر من يحصل على 2% ومن يحصل على 3%. هذا ويقول معنيون في القطاع إن سلامة يعطي الأولوية لجمع الدولارات من السوق لشركتي «او أم تي» و»سايتك»)، فستجني بالتالي 42 مليون دولار أميركي إضافيّة. هكذا يصل إجمالي الإيرادات لهذا العام إلى رقم هائل بقيمة 434 مليون دولار أميركي!

لا تدار الأعمال بلا نفقات. لذا سنفترض أن تكلفة التشغيل لديك هي نصف هذا المبلغ، فيمكن أن تصل الأرباح إلى 217 مليون دولار أميركي سنوياً. أرباحك هي إيراداتك مطروحة منها تكاليفك. على سبيل المقارنة، وُزعت 11 مليار دولار كأرباح في القطاع المصرفي (59 بنكاً) بين الأعوام 2011 – 2018، أي 1.57 مليار دولار سنوياً لـ59 بنكاً. ما يعني أن «أو أم تي» أصبحت بحجم مصرف ريادي.

إيرادات «بوب فينانس» أقل من «أو أم تي» المهيمنة، لكن الشركة لا تزال تحتل المرتبة الثانية في التعامل بالاقتصاد النقدي.

تداخل المصالح مع السياسة

لا يخفى على أحد إنتماء أمل أبو زيد السياسي. فقد كان على القائمة الانتخابية مع «التيار الوطني الحر» مرتين، وخسر مرتين في آخر دورتين للانتخابات البرلمانية، منها مرة أمام النائب زياد أسود من جـزّين. فيما نجح أن يكون نائباً في إنتخابات فرعية عقب وفاة النائب ميشال حلو. كما أنه ليس سراً أن سليم صفير مقرّب سياسياً من «التيار الوطني الحر».

لم يحدث قط أن القطاع المصرفي في لبنان مثّل في أي وقت من الأوقات طيفاً سياسياً واحداً. كانت للقطاع المصرفي ولاءات متعددة ومثّل جميع الأحزاب السياسية عبر التاريخ. فهل هي مصادفة أن اثنتين من أكبر الشركات المتعاملة بالنقد في البلاد حالياً تدينان بالولاء لـ»التيار الوطني الحر» الذي يخضع رئيسه لعقوبات أميركية؟ هذا هو الحزب نفسه الذي يحكم ولديه الأغلبية مع حليفه الثنائي «حزب الله» - حركة «أمل» والمكلّف بإيجاد حل للأزمة مع صندوق النقد الدولي!

هل هي مصادفة أيضاً عدم إيجاد حل لأزمة القطاع المصرفي؟

بعدما فشل البعض بالسيطرة على القطاع النقدي والمصرفي طوال مدة هذا العهد، ها هو ينجح في تدمير هذا القطاع من خلال سياساته الإقليمية وإنشاء اقتصاد نقدي بديل يستفيد منه الأفراد الخاضعون للعقوبات.

إن علاقة أمل أبو زيد بالرئيس وصهره معروفة. كما أن أمل أبو زيد من المساهمين في «أسترو بنك» مع النائب اللواء جميل السيد وفلاديمير سوتوف ونسيم ولد قدور.

تجدر الإشارة الى أن فلاديمير سوتوف كان مديراً إدارياً لشركة «إيركوت كوربوريشن» في روسيا، وهي شركة لتصنيع الأسلحة. كما أن نسيم ولد قدور هو إبن الرئيس التنفيذي السابق لشركة «سوناطراك» الذي اعتقلته الإنتربول في تشرين الأول 2021 وسلمته إلى الجزائر حيث يواجه تهماً بالفساد. ليس واضحاً ما إذا كان نسيم ولد قدور لا يزال يحتفظ بأسهمه في المصرف حتى الآن.

الرئيس التنفيذي الحالي لـ»أسترو بنك» هو أريستيد فوراكيس وهو نائب الرئيس التنفيذي السابق لـ»بنك عودة» والذي استقال في عام 2019 خلال الحراك - الثورة. فهل من باب الصدفة إنتقال نائب الرئيس التنفيذي السابق لـ»بنك عودة» إلى مصرف غالبية مساهميه من حركة 8 آذار؟

في عام 2008، تم تعيين أريستيد فوراكيس كأحد أعضاء فريق استشاري لأحد المصارف الدولية لتقديم المشورة بشأن الخيارات الاستراتيجية لـ»بنك عودة»، بما فيها دمج بمليارات الدولارات مع مؤسسة في المنطقة، وذلك لإنشاء مصرف ضخم في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. عمل مع أريستيد السيد

كريم نجيم المستشار الاقتصاديّ لـ»التيار الوطني الحر» والصديق المقرب لجبران باسيل. بعد مرور عامين على هذه الوظيفة في «بنك عودة»، دُعي أريستيد الى ترك المصرف الدولي في لندن والانضمام الى «بنك عودة»، ثم انضم لاحقاً إلى أسترو بنك كرئيس تنفيذي.

بالعودة الى أموال «التحويلات النقدية»، فيمكن القول إنها ما يُبقي لبنان على قيد الحياة في الوقت الحالي في ظل إنهيار قيمة مداخيل العديد من المواطنين. لكن هذه «التحويلات النقدية» هي نعمة مقنّعة، كما أنها أيضاً «حبة زاناكس» تُبعد ضغط أي ثورة عن اجتياح الشوارع في أي وقت قريب أو الضغط عن الحكومة لإيجاد حل. بات الناس مخدرين بهذا الدعم.

فأين لبنان من قوانين مكافحة غسل الأموال وقوانين مكافحة تمويل الإرهاب في غمرة المعاملات النقدية التي تجري اليوم وواقع اقتصاده الذي تحول نقدياً بالكامل؟ كان القطاع المصرفي ممتثلاً لفترة طويلة لهذه القوانين. بل في الواقع، كان لبنان يتعامل قبل الأزمة مع 5 مصارف مراسلة في الولايات المتحدة مقابل تعامل مصرفين مراسلين فقط مع المكسيك! لكن في ظل الازمة اليوم، اصبحت هذه المصارف المراسلة تشترط التعامل فقط على أساس نقدي مع لبنان ما يعني عملياً إضطرار المصارف اللبنانية الى إرسال المبالغ كاملة نقداً الى الخارج وعدم إستخدام الاعتمادات letters of credit.

أولئك المستفيدون من الاقتصاد النقدي الحالي لديهم وضع مربح في كلتا الحالتين. فكلما طالت مدة بقاء لبنان من دون خطة خلاص زادت أرباحهم النقدية، وإن وُضعت خطة ونُفذت وأُعيدت هيكلة القطاع المصرفي، فسنراهم أول المسارعين لشراء المصارف بسبب الثروات التي حققوها.

من المسؤول عن بؤس المواطن العادي؟ هل ما زال المصرفيون؟

هنا تذكير بأن الحكومة اللبنانية لم تتوصل بعد إلى خطة إنقاذ مع صندوق النقد الدولي رغم مرور ثلاث سنوات على الأزمة في لبنان. ففي نيسان 2022، تم التوصل إلى اتفاق على مستوى الموظفين لم ينجزه لبنان. طالب صندوق النقد الدولي الحكومة اللبنانية بإصلاحات ولم تقم بها.

في الختام، صدق راي داليو كبير مديري صندوق مالي في العالم بقوله: «حين تفرغ الخزائن وتوجد حاجة للمزيد من النقود، تُطبع النقود ما يهبط قيمة العملة. حين يكون لديك مشاكل مالية، يزداد الاستقطاب وكذلك الشعبوية من اليسار ومن اليمين. يمكن أن تنتج عن هذا فترة من الفوضى ويمكن أن يؤدي في النهاية إلى حرب أهلية».

(*) خبيرة الأسواق المالية العالمية

- **نافذة على فكر كمال جنبلاط:**
- **آراء ومواقف**
- **ظاهرة الحرمان والجوع المتفاقمة في العالم**

في عصرنا ، وعلى ضوء الواقع المتفاقم خطره ، اخذ كبار البحاثة في العالم يعتبرون ان مجرد تكاثر البشرية على وجه الارض، بهذا الشكل المريع ، هو بحد ذاته تلوث ، يؤدي الى اختلال توازن الطبيعة والاجناس البشرية والنباتية والحيوانية ، بما تقوم عليه من تضاد في وحدات من التكامل تغلفها وحدة تناسق الجماد والحياة الشاملة بدورها لكل مسار ولكل كينونة:"تكاثرتم حتى زرتم المقابر ". ان هذا الحدث الانفجاري السكاني هو مشكلة العصر ، ومعضلة الحضارة والانسان. وآثاره الضارة المهلكة تنجم عن مخالفة الانسان الحضاري لسنن الطبيعة القاضية بالانتشار والمحدود لكل جنس على وجه الارض. فلا يستطيع الكائن البشري ان يتنكر لهذه الشريعة، نظراً لمحدودية الارض ذاتها وبالتالي محدودية مواردها ، وعدم اكتشاف اي كوكب في المجموعة الشمسية يمكن تأهيله واعماره. وماذا يفيد هذا الامر الذي يضللنا به بعض العلماء الطوباويون، اذ انه لو صحّ، لما كان يبدل الثمن الباهظ، والذي يفوق كل تصور، المتوجب دفعه في مقابل تفادي آفات هذا الانتشار؟!

ان العقل ، وهو شرعة الكون الرئيسية ، يأمر بالانضباط. فعلي الدول والشعوب والحضارات القائمة ان تلتزم بذلك ، وان تبادر الى وضع تشريعات تمنع التوالد بدون حساب الذي اضحى عملياً جريمة الغد المقبل. فأمامنا عصر للجوع مقبل يفتح شدقيه ليلتهمنا، فماذا عن العلم والصناعة والانتاج والتقدم لمواجهة ذلك؟ الاقتصاد الحديث يجب ان يحقق هدفين :

1- تحسين الاوضاع المعيشية
2- اللحاق بطفرة الابداع الخلقي المتصاعد باستمرار

(المرجع: البيان الرئاسي للعام 1974، الوارد في الصفحة 459 من كتابه "البيانات الرئاسية")

- **بروز العرب كقوة ثالثة كبرى في العالم**

قد لا يقدّر العرب ، معظم العرب اهمية هذا الانقلاب التاريخي في موازين القوى الدولية ، من جراء حرب تشرين 1973 التي تميزت بالقدرة على القتال والصمود، وبخاصة من نتائج تحدبد تصدير النفط وبيعه ورفع اسعاره . فالذي يمتلك الطاقة يملك القوة ومن يحسن التصرف بها وفق خطة واضحة ومحددة مسبقاً، يمكنه ان يستخدمها كأداة سياسية فاعلة .

والعرب يملكون طاقتين لا طاقة واحدة ولو ان احداهما ناجمة عن الاخرى: طاقة "الطاقة المحركة" لصناعة العالم ولمواصلاته، وطاقة المال الهائل المتدفق عليهم ، والذي هو في ما يتعدى جميع حاجاتهم التطويرية والانمائية المباشرة .

ويبدو من المراقبة البديهية ، ان الدول كلها ، بما في ذلك المعسكر الشيوعي ، والعالم الرأسمالي الصناعي ، هو بحلجة الى المال. "المال ، ثم المال ، ثم المال" كما كان يقول نابوليون بونابرت، هو في اساس كل قوة سياسية وعسكرية واقتصادية، وفي اصل كل نفوذ. والبرهان هو تراكض الجميع في العالم على هذا المال العربي فلا يعتب علينا احد، اذا نحن ، كعرب، استخدمنا طاقات النفط وعوائده في خدمة قضايانا الرئيسية، وفي طليعتها قضية استعادة ارض فلسطين المغتصبة .

(المرجع: البيان الرئاسي للعام 1974 الوارد في الصفحة 469 من كتابه "البيانات الرئاسية")

- **من اقواله :**

- السلطة اللبنانية : السلبية واللاموقف

بعد انقضاء سنتين على عدوان الخامس من حزيران 1967، يبدو ان السلطة اللبنانية التي تتمثل فيها ابداً سلبية الحيوية وردة الانطلاق، لم تفد من عبرة المحنة لكي ترتفع بنفسها وبلبنان الى المستوى الذي يتوجب للقيادة المسؤولة .

بل حصل على نقيض ذلك تماما، بما فرضته سياسة المصالح الاحتكارية المستغلة ، المتلاحمة مع الرأسمالية الاجنبية ، عبر المصارف الامبركية، بشكل خاص والاستثمارات اللبنانية الهاربة في قصد الربح السريع الى الولايات المتحدة واوروبا الغربية ، تنجذب الى التوظف فيها بعد ان حرمت البلاد، في هذا العهد، من خطة للتنمية الصناعية والحرفية والعلمية السليمة. وبعد ان قضى هذا الحكم من انسياق من الجهل ، على جميع المصارف الوطنية ، واضحى لبنان بمصارفه الاجنبيةالمسيطرة على السوق المحلي مجرد منطقة عبور للاموال العربية المودعة . وقد تجلت هذه السلبية واللاموقف في الحقل السياسي بما يلي :

1- بمحاولة المسؤولين اتخاذ مواقف اكثر تحفظاً في الصراع القائم بين العرب واسرائيل ، وتغطية هذا التحفظ، وهذا النزوع الى الحياد السلبي بتصريحات كلامية عامة وفارغة من اي محتوى تطبيقي ، واية ارادة للمشاركة او التنفيذ.
2- بمحاولة السلطة الاتجاه بلبنان وجهة حيادية بالنسبة للعالم العربي ككل ، وهو المشروع المعروف بتدويل الحياد اللبناني على طريقة بعض الدول الاوروبية ، ومنها النمسا.
3- التقرب الخفي من اسرائيل بشكل غير مباشر عبر بعض سفراء الدول الاجنبية ، في قصد من الممالأة لحماية الحدود الجنوبية .
4- انتهاج سياسة تقارب وانحياز اميركية ظاهرة في اعتماد كسب مبدأ الحماية المعنوية للبلاد.
5- في الانحراف العملي للمسؤولين عن الخط العربي السليم
6- الامتناع عن اي عمل جدي لتنمية وسائل الدفاع اللبناني ، ومعارضة التجنيد الالزامي والتزود بالاسلحة المتطورة .

(المرجع : البيان الرئاسي للعام 1969، الوارد في الصفحة 194 من كتابه "البيانات الرئاسية")

- **السلطات اللبنانية والخروج على الدستور**

في هذا العام 1969، ادى الخروج على القانون والطغيان غير الدستوري ، الى تعريض البلاد الى ازمة كبرى. فقد واصلت بعض السلطات اتخاذ مبادرات واعمال مخالفة للقانون وللدستور . فامتناع رئيس الدولة عن القبول بتشكيل اية حكومة منذ سبعة اشهر تقريباً ً وامتناع رئيس الحكومة المكلف عن تشكيل حكومته بذاته ، وتقديم مراسيم التوقيع لرئيس الجمهورية ، واتخاذ الحكومة المستقيلة صلاحيات لها لا يمكن قبولها وتبريرها دستورياً ً، واصدار بيانات غير قانونية عن بعض السلطات .

ان مثل هذه التصرفات قد اسهم ويسهم بخلق ذهنية واوضاع غير شرعية في البلاد ، ويوحى للمواطنين بضرورة الانتفاض لاجل انهاء هذه اللاشرعية العملية في التصرف وفي الاوضاع.

(المرجع: البيان الرئاسي للعام 1969 الوارد في الصفحة 201 من كتابه "البيانات الرئاسية")

- **مطالب ومشاريع اصلاحية :**

هذا ما ترفعه الاجيال المطالبة بالتغيير

نحن لا نأمل العجائب على يد هذه السلطة ، فالجهاز السياسي القائم لم ينتج الحكومات القادرة على اجراء الاصلاح المطلوب . نحن لدينا مشاريع جاهزة للاصلاح منذ العام 1943. وفي كل وقت ، وكل مناسبة ، كما هي الحال اليوم سنة 1972 نطرح هذه الرؤى والمشاريع التي اوضح في هذا المجال بعض خطوطها الرئيسية :

1- احداث مجاس استشاري للرئاسة ، يضطلع بالسلطة الاجرائية ويتألف مناصفة من ممثلي الطوائف الرئيسية يرأسه ماروني .
2- اختيار رئيس الوزراء من قبل مجلس النواب ، وتكريس هذا التعيين من قبل رئيس الجمهورية .
3- يختار رئيس الوزراء زملاءه بقرار منه على ان تبقى اقالتهم مناطة برئيس الجمهورية
4- فصل الوزارة عن النيابة ، اي فصل مصالح النواب عن المصالح العامة.
5- لاجل توازن السلطات حصر حق رئيس الجمهورية بحل مجلس النواب بحالتين: عندما يردّ المجلس الموازنة وعندما يدعى لدورة ويرفض الاجتماع.
6- انشاء محكمة عليا للبتّ في دستورية القوانين .
7- الغاء الطائفية السياسية ، واعتماد قاعدة التمثيل النسبي، وتحديد سن التقاعد للنائب، ورفع مستوى الثقافة للنائب ، وانشاء لجنة قضائية للاشراف على الانتخابات .
8- اعتماد مبدأ الاستفتاء الشعبي على القضايا الاساسية.
9- انشاء مجلس لتمثيل النشاطات المهنية والاقتصادية والثقافية
10- يشترك اعضاء مجلسي النواب والنشاطات في انتخاب اعضاء مجلس الرئاسة.
11- انشاء مجالس غير مركزية في المحافظات

12- تنقية سلك القضاء والادارة بدورات تطهير سنوية وتكريس استقلال القضاء بجعل مجلس القضاء الاعلى يهيمن على التعيينات والتشكيلات.
13- توسيع صلاحيات مجلس الخدمة المدنية بجعله المرجع الاول للتعيينات والترقيات
14- الغاء الطائفية السياسية في الوظائف الادارية

(المرجع: الخطاب الذي القاه المعلم كمال جنبلاط من امام المجلس النيابي بتاريخ 1972/12/5، نشر في جريدة الانباء في 1972/12/6)

- **علوم وتكنولوجيا: في ظلّ الثورة الرقميّة – عيسى مخلوف - جريدة نداء الوطن – 1 تشرين الاول 2022**

أدّت الثورة الرقميّة، بوجهيها الإيجابي والسلبي، إلى تغيُّرات عميقة ليس في مسارات الثقافة والمعرفة وحسب، وإنّما أيضاً في مختلف المجالات السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة. ضمن هذا الأفق، تشكّل هذه الثورة مَفصلاً أساسيّاً في تاريخ البشر، كالذي عرفناه مع اكتشاف النار والكتابة، أو كالثورة العلميّة بين القرن الخامس عشر والقرن السابع عشر، مع كلّ من كوبرنيك وغاليليه، والتي أكّدت أنّ الأرض هي التي تدور حول الشمس وليس العكس. بدءاً من تلك اللحظة، دخل العالم في مدار جديد يمثّل قطيعةً مع ما كان سائداً طوال ألوف السنين، فتحقّقت بذلك فتوحات واكتشافات علميّة هائلة مهّدت لعصر الأنوار الأوروبي في القرن الثامن عشر.

صحيح أنّ الثورة الرقميّة تطبع العالم الراهن، لكن، لا يزال ثلث سكّان العالم، حتّى اللحظة الراهنة، محرومين من الوصول إلى الإنترنت، وفقاً لإحصاءات الأمم المتّحدة التي أُعلنَ عنها في السادس عشر من الشهر الماضي. وهذا ما يمثّل 2,7 مليارات شخص. عشيّة وباء كورونا، كانت النسبة أكثر ارتفاعاً إذ بلغت 3,6 مليارات. مع ذلك، فإنّ نسبة الذين يستعملون الإنترنت تبلغ اليوم 5,3 مليارات نسمة.

الفروق كبيرة، بحسب الاتحاد الدولي للاتصالات، هذه الوكالة التابعة للأمم المتحدة، والمكرّسة للتطوير المتخصّص في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وهي التي ترصد النسب المئويّة على المستوى العالمي وتكشف بالأرقام أنّ أفريقيا هي الأقلّ اتّصالاً إذ إنّ نسبة السكّان المتّصلين بالإنترنت هناك لا تتجاوز الأربعين في المئة، بينما تبلغ في الأميركتين وفي أوروبا نسبة 89 في المئة، أمّا في العالم العربي فتبلغ 70 في المئة.

نحن هنا في قلب الذكاء الاصطناعي. من يحمل في يده التلفون الموصول بالإنترنت كمن يحمل الكرة الأرضيّة بأكملها. يشاهدها أمام عينيه ويسمع نبضها، ماضياً وحاضراً. نقرة واحدة على هذا الرابط أو ذاك تدخلنا، كما في حكايات "ألف ليلة وليلة، إلى عوالم لا حدود لها. إنّه "السِحر"، لكنّ السّحر لا يأتي، هذه المرّة، من جهة الخُرافة، بل من جهة العلم. لذلك، يمثّل الإنترنت تقدّماً هائلاً يسمح بتداول المعلومات والمعرفة بسرعة قياسيّة وبطريقة غير مسبوقة، كما أنّه يتجاوز المسافات الجغرافيّة ويجعل التواصل بين البشر، أينما كانوا، أمراً ممكناً. لكن تتوقّف العلاقة مع هذه التكنولوجيا الجديدة على كيفيّات استعمالها، إذ لها وجهان لا يلتقيان أبداً، كوجهَي جانوس في الأسطورة الإغريقيّة. وجه إيجابي ووجه سلبي. ولئن كانت إيجابيّاتها بلا حدود، فلا حدود لسلبيّاتها أيضاً، كيف لا وهي تسهّل انتشار المعلومات الخاطئة المضلّلة والتي من شأنها، أحياناً، أن تترك انعكاسات سلبيّة، على تكوين مواقفنا وسلوكنا ونظرتنا إلى العالم، كما يمكنها أن تؤدي إلى انقسامات واستقطابات بدلاً من تشجيع الحوار وتبادل وجهات النظر.

إنّ شيوع المعلومات الخاطئة في شبكة الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي، وبشكل مُلحّ ومتواصل، يشكّل تهديداً مباشراً للفضاء المعرفي وللسجال المشترك، وذلك لصالح عالم تضاءلت فيه إمكانات التبادل والسجال والتفاعل، فضلاً عن أنّ الانغماس المتزايد في العوالم الرقميّة حيث يزول التمييز بين الحقيقي والافتراضي تدريجيّاً قد يؤدّي إلى مخاطر من نوع آخر.

ثمّة دول بدأت تتنبّه إلى التحوّلات التي تشهدها المجتمعات الإنسانيّة في الزمن الرقمي، منها فرنسا التي دعت عدداً من الأخصائيين والمؤرّخين وعلماء الاجتماع والأنتروبولوجيا والقانون، لدراسة الأثر الذي يتركه المَدّ الرقميّ على الحياة الديموقراطيّة. ولقد صدرت حديثاً خلاصات هذا العمل المشترك في كتاب عنوانه "الأنوار في الزمن الرقمي"، أشرف عليه عالم الاجتماع جيرالد بْرُونّي ("المنشورات الجامعيّة الفرنسيّة"). تقول إحدى الخلاصات إنّ الثورة الرقميّة، إضافة إلى ما غيّرته وتغيّره في مشاعرنا وتفكيرنا وحياتنا اليوميّة وممارساتنا الاجتماعيّة، جعلتنا على علاقة خاصّة بالإعلام، ذلك أنّنا نواجه يوميّاً كمّاً ضخماً من المعلومات، تواكبه منافسة واسعة النطاق بين وجهات نظر يُعبَّر عنها بشكل غوغائي وبدون أيّ غَربَلَة، ما يستدعي– لحماية الثقافة والمعرفة، بل لحماية الإنسان نفسه– ضبط العالم الرقمي وتركيبه الحسابي المعقَّد، وتشجيع التفكير النقدي الذي يساعد المرء على مواجهة طوفان المعلومات التي يرزح تحتها، كما يمكّنه من التمييز بين المعلومات الجدّيّة والمعلومات المزيّفة، والتدقيق في مصادرها والهدف من نشرها. إنّ

عدم الانتباه إلى هذا الوقع، وفي حال استمراره بهذه الوتيرة، يُلغَى شيئاً فشيئاً الفضاء المشترك الضروري لتفاعل الآراء والأفكار والقِيَم، أي الحياة الديموقراطيّة نفسها.

الثورة الرقميّة لا تزال في بداياتها، ولا بدّ من بَلوَرة الأهداف بخصوصها، ضمن سيرورة عالم مُتَغيِّر وتحدّيات متزايدة تحتاج إلى مواجهة تقوم على التضامن وتوحيد الجهود، لكن، أين نحن اليوم، من هذا كلّه؟ أين نحن من الأفكار الإصلاحيّة ومن النزعة العقليّة والإنسانيّة؟ وكم يحتاج عالمنا المُظلم إلى أنوار! هذه الكلمة التي تحيلنا فوراً إلى ما كتبه الفيلسوف الألماني إيمانويل كانْتْ في القرن الثامن عشر، حين حدّد مفهومها بعبارته الشهيرة: "تَجَرّأْ على خَوض المعرفة! ولتكن لديك الشجاعة لاكتساب العلوم بالفكر! هذه هي إذاً عقيدة التنوير."

- **صحة وغذاء: 5مؤشرات في العين تدل على أمراض.. بعضها "خطير" – سكاي نيوز عربية - 12 تشرين الاول 2022**

قد تحمل العين علامات تعد بمثابة مؤشرات تدل على مجموع من المشكلات الصحية التي قد نكون لا نعرف أصلا أننا مصابون بها.

ويعتقد كثيرون بأن التغيّر في شكل العين أو لونها يعتبر مؤشرا على إصابة بذلك العضو الحيوي، إلا أن ذلك قد يدل على وجود أمراض أخرى بحسب الطبيبة العاملة لدى خدمة الصحة البريطانية، راشيل وارد، والتي أوضحت في حديث لصحيفة "الصن" البريطانية عن أبرز هذه الأمراض:

كتل بيضاء أو صفراء بالقرب من العينين

قالت الدكتورة وارد، أنه إذا كانت لديك كتل بيضاء أو صفراء بالقرب من الجفون أو الأنف، فقد يكون ذلك علامة على ارتفاع نسبة الكوليسترول في الدم، موضحة أن "هذه تسمى رواسب الزانثلازما."

وأضافت: "يمكن أن تكون هذه إشارة إلى أن لديك ارتفاعا في نسبة الكوليسترول في الدم ومن الضروري إجراء فحص دم إذا رأيتها."

ووفق وارد، فإنه يمكن أن تتراكم مستويات عالية من الكوليسترول في جدران الشرايين وتقلل من تدفق الدم إلى القلب، الأمر الذي يزيد من خطر تكوين جلطة، وحدوث أمراض القلب التاجية.

اصفرار العيون

بحسب وارد "اصفرار بياض العينين يشير إلى مستويات عالية من البيليروبين في الدم، أي الإصابة باليرقان."

وأشارت وارد إلى أن أسباب اليرقان عديدة، فقد تكون عدوى في الكبد أو حصوات بالمرارة، وصولا إلى احتمال الإصابة بالسرطان.

لون الجفن السفلي

عندما تسحب الجفن السفلي للعين، يجب أن يبدو الجزء الداخلي من الجفن أحمرا ورديا.

وبيّنت وارد أن كون الجفن السفلي أفتح من المعتاد، مؤشر على الإصابة بفقر الدم الناجم عن نقص الحديد.

وقد يؤدي فقر الدم الناجم عن نقص الحديد الشديد إلى زيادة خطر الإصابة بمضاعفات تؤثر على القلب أو الرئتين.

كذلك فإن النساء الحوامل المصابات بفقر الدم الشديد، معرضات أيضا لخطر أكبر للإصابة بمضاعفات قبل الولادة وبعدها.

ضعف البصر

يمثل ضعف البصر أو الفقدان الجزئي للرؤية مؤشرا على احتمال وجود خلل في الأعصاب والدماغ، وصولا إلى إمكانية الإصابة بسكتة دماغية.

ونصحت وارد: "إذا تأثرت حركات عينيك وواجهت مشاكل في الكلام، فاحرص على طلب الاستشارة الطبية للتحقق من عدم وجود أي خطر على الدماغ."

جحوظ العيون

يمكن أن يكون وجود عيون منتفخة مؤشرا على فرط نشاط الغدة الدرقية.

اخبار الرابطة:

بعد انتشار وباء "الكوليرا" في لبنان وتزايد مخاطره على السلامة الصحية ، رابطة اصدقاء كمال جنبلاط تباشر حملة الوقاية والحماية من الوباء وهذه اولى النماذج:

- **وزير الصحة يدقّ ناقوس الخطر من "الكوليرا"**

بعد جولته التفقدية على مناطق انتشار وباء "الكوليرا" في لبنان، واجتماعاته مع الهيئات الصحية المهتمة بمواجهة الوباء، دق وزير الصحة ناقوس الخطر نظراً لاهتراء البنى التحتية الذي يشكل عائقاً اساسياً امام تحدي احتواء الوباء، واشار الى ان برودة الطقس في الفترة القادمة ستشكل بدورها عاملاً اضافياً يسهم في انتشاره. وشدد على ضرورة تحفيز الوقاية الشخصية التي تحد من انتقال العدوى التي ابرز طرق انتقالها المياه والاطعمة الملوثة.

- **"الكوليرا" تنتشر في لبنان: فكيف نواجهها؟**

مسؤولة في منظمة الصحة العالمية الدكتورة اليسار راضي تحدد سبل المواجهة للحد من انتشار العدوى بالفيروس بما يلي :

1- تأهيل شبكات المياه وتنظيفها
2- تأمين نظافة الشخص المصاب
3- تأمين اللقاح المضاد للفيروس ، خاصة للذين يعيشون في مناطق تفتقر الى شبكات مياه صالحة ونظيفة

وتدعو للاسراع في تقديم الدعم للبنان العاجز عن تحقيق ذلك في الظروف التي يعانيها.

- **من الصحافة اخترنا لكم:**

- **جمهورية الفراغ بلا شرعية – رفيق خوري – جريدة نداء الوطن في 2022/10/26**

لبنان دفع غالياً ثمن سياسة: أنا أو لا أحد. ويراد له اليوم أن يدفع ما بقي له ثمن سياسة: أنا او لا بلد. وآخر ما بقي له هو «الشرعية» التي تسيّر عمل المؤسسات، ولو كانت شكلية. ونحن على الطريق الى فقدان الشرعية. رئيس الجمهورية الذي هو «رئيس الدولة ورمز وحدة الوطن» حسب الدستور تغيب شرعيته منتصف ليل 31 تشرين الأول الحالي بالشغور الرئاسي المخطط له بدم بارد. المجلس النيابي يفقد شرعيته حين يمتنع عن القيام بواحد من أهم واجباته ومهامه، وهو إنتخاب رئيس للجمهورية بصرف النظر عن الفارق بين النواب الذين اختاروا مرشحاً ويصوتون له والنواب الذين يصرون على اللا إنتخاب سواء بالأوراق البيض أو الملغاة أو بتطيير النصاب. حكومة تصريف الأعمال التي تستعد لممارسة صلاحيات الرئيس بعد الشغور يدور جدل دستوري وسياسي حول شرعية قيامها بدور الرئيس. وهذا عملياً يتجاوز الشغور الى الفراغ الكامل.

ولا احد يعرف إن كانت القوى العربية والدولية التي تكرر دعوتنا الى انتخاب رئيس ستفرض العقوبات التي تلوح بها على المعرقلين. لكن هذه القوى ترفض صراحة تقديم المساعدات للبنان عبر الأقنية الرسمية

ولم تعد تأتمن التركيبة الحاكمة والمتحكمة والتي هي عملياً مافيا على دولار واحد. والمفارقة أن علينا نحن ضحايا هذه المافيا التي سطت على المال العام والخاص ولعبت بمصير البلد وتلاعبت بالشرعية، أن نأتمنها على حاضر لبنان ومستقبله.

ولا أحد يجهل ما ينتظرنا من شقاء يفوق كثيراً ما نعانيه اليوم. فمن دون رئيس جمهورية وحكومة ليست لفريق واحد وإصلاحات وإتفاق مع صندوق النقد الدولي، يبدو ترسيم الحدود البحرية مع إسرائيل لإستثمار ثروتنا الغازية كأنه اتفاق معلق في الفراغ يصعب تنفيذه حتى على «توتال». ومن دون كل ذلك، فلا احد يستثمر قرشاً في أي مشروع إقتصادي لإنقاذ لبنان وإخراجه من أعمق هاوية. لكن هذا آخر هموم التركيبة السياسية التي تزداد وقاحة وغطرسة بمقدار ما تقل شرعيتها. حتى الإنهيار الذي يكتمل، فإنه بالنسبة إليها ورقة للتوظيف السياسي حيث الربح لها والخسارة على الناس.

من الأحاديث المشهورة واحد يقول: «هناك أناس يجب ان تُقاد الى الجنة بالسلاسل». ومن الوقائع المخيفة في لبنان أن هناك مافيا تهلل وتفاخر وتعتبر نفسها منتصرة، من خلال دفع اللبنانيين الى جهنم. والمشهد لا يوصف: خليط من التراجيديا والعبث والسوريالية والمهزلة. وصور من العهر والفساد والإثراء على حساب الفقراء والإستخفاف بالعقول والتلذذ بإذلال الناس، يخجل منها أي حاكم في جمهورية موز. وإصرار على الذهاب الى جمهورية الفراغ والحفاظ على المواقع فيها.

يقول جلال الدين الرومي: «حيث توجد آثار متهدمة، هناك أمل في العثور على كنز». لكن ما نعثر عليه في الخراب اللبناني هو مافيا تسطو على ما بقي معنا من ليرات.

- **ماذا قبضت ايران ثمن اتفاق ترسيم الحدود البحرية اللبنانية مع اسرائيل – جهاد الزين - جريدة النهار – 2022/10/15**

تعلّمتُ من زياراتي لواشنطن والاتصال ببعض الصحافيين الطويلي الباع في تغطية نشاطات الإدارات الأميركية وخصوصا من هيلين توماس أن الخبر الجيد لكي يكون جيدا يجب أن يأتي من البيت الأبيض وليس من أي مؤسسة حكومية أميركية أخرى.

جاء الخبر الجيّد هذه المرة من البيت الأبيض فعلاً وعلى أعلى مستوى. فقد قام الرئيس الأميركي جو بايدن بالاتصال بالرئيس ال#لبناني ميشال عون وهنّأه على إنجاز اتفاق #ترسيم الحدود البحرية بين لبنان وإسرائيل.

دعونا من الكلام البروباغاندي. هذا اتفاق سلام اقتصادي ما كان له ليحصل من دون موافقة #إيران. اتفاق يضمن مصالح نفطية ضخمةلإسرائيل مقابل مصالح اقتصادية كبيرة للبنان، مصالح يرغب الشعب اللبناني بأكثريته في لبنان والخارج أن تشكّل بداية عد عكسي للمستوى الذي بلغته أزمته الاقتصادية بل انهياره الاقتصادي شبه الشامل.

"تبيع" إيرانُ الاتحادَ الأوروبي وإسرائيل والولايات المتحدة موقفا استراتيجيا يضمن ضم لبنان إلى منظومة غاز شرق المتوسط ويوسع مصالح إسرائيل وموقعها في هذه المنظومة.

ها هو المتطرف القوي يلعب لعبته في إقرار نوع من السلام في المنطقة ولكن هذه المرة إنه إيران الأصولية وليس الليكود الإسرائيلي الذي وقّع عام 1979 على اتفاقية السلام (كامب دايفيد) مع مصر الرئيس أنور السادات وقام بالانسحاب من سيناء بعد تفكيك المستوطنات الإسرائيلية فيها وهو قرار لم يكن ليجرؤ على اتخاذه إلا المتطرف القوي مناحيم بيغن زعيم الليكود، كما كان يُقال في الصحافة الأميركيةيومها، مثلما لن يستطيع سوى المتطرف الإيراني اليوم "التوقيع" على اتفاق سلام اقتصادي بحري مع إسرائيل.

إنها لعبة لا يتقنها سوى الأقوياء والمتطرفين. وها هو التاريخ يدور دورته على الشاطئ اللبناني ويحل السيد علي خامنئي زعيم إيران مكان مناحيم بيغن زعيم إسرائيل المتطرف والقوي..

لكنْ مهلاً: هذا الاتفاق، ترسيم الحدود البحرية، هو اتفاق ينظر إليه الشعب اللبناني نظرة تأييد بل انتظار وهو يحتاجه بكل ما تعنيه الكلمةمن معنى. وحدهم المتطرفون أو الديماغوجيون أو المتضررون في لبنان لا يؤيدون هذه "الطواعية" النادرة الإيرانية لمصالح حقيقيّة للشعب اللبناني بعد طول مغامرات إيرانية بالاستقرار والأمن والاقتصاد اللبناني. ومن الجهة المقابلة بعد مفاوضات شاقة وصعبة مع إسرائيل حول الحدود البحرية مما لم يسمح لها باتفاق سهل في الحد الأدنى. وإذا استثنينا مرحلة المقاومة المسلّحة التي أدّت العام ألفين إلى تحريرالأرض اللبنانية المحتلة بغطاء من الشرعية الدولية المستندة منذ العام 1979 ا إلى القرار 425، فإن السياسة الإيرانية ومعها سوريا حافظ الاسد كانت أساسية في دعم تحرير الجنوب

وليس في محض استخدام اللااستقرار والتفتت اللبنانيّين. وهو الطابع (اللااستقرار) الذي سادلاحقا في استخدامات السياسة الإيرانية في لبنان.

دعونا نعدِّد المستفيدين الكبار في اتفاق الترسيم:

الولايات المتحدة لأنه اتفاق يضمن المصالح الإسرائيلية وفي لحظة عزل أميركية لمصالح روسيا الغارقة في حرب أوكرانيا.

أوروبا المحتاجة إلى كل قطرة غاز قبل وبعد، خصوصا بعد، الحرب الروسية الأوكرانية. وليس صدفةً أن تكون شركة توتال الفرنسيةذات دور أساسي في مسار التفاهمات الداعمة لاتفاق الترسيم هذا.

هكذا إذن تنضم إيران بتسهيلها و(حمايتها لاحقاً) لاتفاق الترسيم وعلى طريقتها إلى صديقتها تركيا رجب طيّب أردوغان الذي بادر إلى تعزيز العلاقات التركية الإسرائيلية عارضاً تسهيل مرور الغاز الإسرائيلي إلى أوروبا. لكن الدهاء الإيراني هو الذي يختار أن يقدّم الترسيم كعمل متماهٍ مع المصالح العليا للشعب اللبناني. فالإيرانيون استخدموا الخط 29 في لحظة تعقيد في المفاوضات وهم الذين غطوا عمليةالتراجع عنه إلى الخط 23 في لحظة الانفراج.

حسناً، ما هو الثمن أو الأثمان الممكن أن تحصل عليها إيران من الولايات المتحدة الأميركية مقابل هذا التحول الهائل؟

علينا في مجال التحليل أن نراقب نوع العلاقات الاقتصادية غير المعلن والقائم بأشكال مختلفة بين طهران وواشنطن في العراق.

إنه "النموذج العراقي": غض نظر أميركي عن المشاركة الإيرانية في مصالح الفساد العراقي النفطي والسياسي والأمني. هكذا يتفاهم الطرفان الأميركي والإيراني على تقاسم النفوذ والمصالح في العراق ولو اتخذ هذا التفاهم أحياناً شكلاً صدامياً هو جزء من "اللعبة" نفسها. لكنه تفاهم واقعي مستمر منذ العام 2003 تاريخ سقوط صدام حسين.

على الأرجح لبنان مع عائدات اتفاق الترسيم مع إسرائيل مقبل ليكون من حيث المداخيل مشروع عراق آخر ولو أصغر من الحجم العراقي. العائدات العراقية من النفط والغاز تتجاوز سنويا المائة مليار دولار مرشحة للازدياد بعد قرار مجموعة دول "أوبك+" خفض الانتاج مليوني برميل يوميا مما سيرفع جميع عائدات أعضائها.

لبنان المتلهِّف إلى عائدات الغازو - دولار لن يصل في أفضل السيناريوهات إلى الحجم العراقي. ولكن طبيعة اختراق النفوذ الإيراني لمواقع الدولة اللبنانية سيسمح بمشاركة المنظومة السياسية اللبنانية الفاسدة بأشكال مختلفة منها حجم "ميليشيات" القطاع العام اللبناني لتعزيزهذا النفوذ وهو ما تستفيد منه بأحجام أضخم في القطاع العام العراقي الذي يضم حسب المعلومات مئات آلاف الرواتب لوظائف وهميةتأخذها الميليشيات العراقية. ناهيك عن أشكال الاستفادة الأخرى التي تساهم في دعم إيران في وجه العقوبات الأميركية التي ترهق بل تسحق اقتصادها.

لنلاحظ إذا جاء التغيير العراقي بانتخاب عبد اللطيف رشيد رئيسا للجمهورية واختيار رئيس جديد للحكومة مؤشراً مهماعلى صفقة أميركيةإيرانية أن السؤال التالي صار مشروعاً:

هل المنطقة في طور التغيّر؟ فعندما يحصل التحول الإيراني في زمن تراجع غير مسبوق في العلاقات السعودية الأميركية جعل صحيفة"هآرتس" الإسرائيلية تقول أمس الخميس أن العلاقات الأميركية السعودية لن تكون هي ذاتها بعد اليوم، لا بد ولو بشكل مبكر من التأمل العميق في شبكات المصالح الجديدة الآخذة بالارتسام.

سيحمل اتفاق الترسيم بالضرورة لاحقا توزيع حصص على مناطق الطوائف اللبنانية كما سيحمل معه تجديدا لمداخيل الطائفيّات اللبنانيةوأجهزتها الفاسدة. وهذا هو البعد الثاني للنموذج العراقي.

رغم كل ذلك سيتيح اتفاق الترسيم إعادة توسيع الاقتصاد اللبناني ويعطي مجالات للإنفاق "الإنمائي" على المناطق وهذا يعيد ضخ الدم في اوردة سياسية وإدارية واقتصادية جافة.

... أخيرا... فعلها الدهاء والنفوذ الإيرانيان.

- **هل تسمح هيكلية الاقتصاد اللبناني بالاستفادة من استخراج الغاز؟ - جاسم عجاقة – جريدة الديار – 13 تشرين الأول 2022**

المتلازمة الهولندية أو المرض الهولندي هي عبارة تُستخدم للتعبير عن الآثار السلبية لاعتماد الاقتصاد على المداخيل الريعية. ففي العام 1950، تم اكتشاف الغاز في بحر الشمال في جرونينجن (هولندا) وهو ما دفع السلطات إلى توزيع جزء من هذا الريع من خارج الماكينة الاقتصادية على المواطنين، وهو ما تسبّب بتراجع الصناعة في البلاد. أضف إلى ذلك، فإن دخول كميات كبيرة من العملة الصعبة إلى هولندا آنذاك، أدّى إلى تقوية العملة الهولندية وبالتالي أصبحت صادرات هولندا أقل تنافسية في الوقت الذي ارتفعت فيه الواردات نتيجة ارتفاع القدرة الشرائية في ظل انخفاض النشاط الاقتصادي. مصطلح «المتلازمة الهولندية» تمّ استخدامه لاحقًا لوصف حالة فنزويلا وبعض المناطق الفرنسية والنرويج.

خلاصة هذه المقدّمة هي أنه عندما يسيطر استغلال الموارد الطبيعية على الماكينة الاقتصادية، وعندما يتم اكتساب مداخيل من خارج الدورة الاقتصادية، يدخل الاقتصاد في حالة من المرض الهولندي. للتذكير فإن كل طاقة أحفوريه هي عرضة للنضوب وبالتالي لا يُمكن التعويل على استدامة هذه الثروة.

الخيار الأخر للاستفادة من الثروة الغازية هي من خلال إدخال الماكينة الاقتصادية في صلب عملية الاستخراج. فمن المعروف أن أي بلد نفطي يعمد إلى شبك أواصل اقتصاده في عملية استخراج الغاز والنفط سواء كان من قطاعات داعمة لعملية الاستخراج (مثل صناعة الأنابيب أو قطع غيار لأدوات يتم استخدامها في عملية الاستخراج) أو قطاعات خدماتية تؤمّن خدمات تشغيلية لعملية الاستخراج (مثل الفنادق أو عمليات النقل بالهليكوبتر، أو الإنترنت أو الطرقات...)، أو قطاعات موازية لعملية الاستخراج (مثل صناعة البتروكيماويات.(...

في الواقع عملية الشبك هذه، تسمح بتكبير حجم الاقتصاد بسرعة موازية لعملية الاستخراج من خلال قناتين:

القناة الأولى – عمل الماكينة الاقتصادية لدعم استخراج النفط والغاز يجلب حكمًا استثمارات جديدة، وهو ما يعني نموا اقتصاديا حتميا.

القناة الثانية – من باب استثمار قسم من عائدات الصندوق السيادي في الاقتصاد المحلّي.

أهمية عملية الشبك هذه تكمن في أنها تسمح ببناء اقتصاد متين ومتنوّع ومستدام حيث يُمكن توجيه قسم من الاستثمارات إلى قطاعات واعدة لا علاقة لها بالضرورة بالقطاع النفطي على مثال الصناعة الرقمية أو صناعة السيارات (الكهربائية؟) أو غيرها.

مما تقدم نرى أن حكومة الرئيس ميقاتي أمام استحقاق مهم على هذا الصعيد. فأي خيار ستأخذ؟ بالطبع الجواب الرسمي سيكون الخيار الثاني أي شبك الاقتصاد اللبناني بعملية الاستخراج. لكن عملية الشبك لا يُمكن أن تتم من دون إصلاحات اقتصادية، ومالية، ونقدية، وقانونية، وإدارية. هذه الإصلاحات التي لطالما طالب بها المجتمع الدولي لوضع الاقتصاد اللبناني على مسار التعافي السليم والأكيد، تتعثّر أمام الصراع السياسي المحتدم في لبنان.

فهل من المنطقي أن العام 2018 شهد ثمانية أشهر من تصريف الأعمال، وشهد العام 2019، ثلاثة أشهر من تصريف الأعمال بالإضافة إلى شهر تعطيل بسبب حادثة قبرشمون. كما شهد العام 2020، خمسة أشهر من

تصريف الأعمال، وتسعة أشهر في العام 2021. وها نحن في مرحلة تصريف أعمال منذ انتخابات أيار الماضية!

إذًا كيف لأي حكومة أن تقوم بإصلاحات إذ لم يكن هناك من ثبات سياسي يضمن لها استمرارية أقلّه ثلاث سنوات لتطبيق الإصلاحات. ولعل الإصلاح الأول الواجب اتخاذه على هذا المستوى هو تعديل آلية أخذ القرارات (أقلّه القرارات الاقتصادية والمالية والنقدية والاجتماعية) لإعفائها من الصراعات السياسية التي تُعطّلها عن غير وجه حق!

الإصلاحات المطلوبة كثيرة بدايتها مع رفع اليدّ السياسية عن القطاعات الاقتصادية من باب الهيئات الناظمة الواجب تطعيمها بشخصيات من المجتمع المدني ومن جمعيات رقابية. ومن ثم هناك الإصلاحات الاقتصادية التي تبدأ مع قانون فعّال للتنافسية بين التجار حيث ان لبنان يخالف دستوره منذ أكثر من ثلاثة عقود مع احتكارات تضرب كافة القطاعات بتواطؤ واضح من قبل أصحاب النفوذ. الشركة بين القطاعين العام والخاص يجب أن تكون عنوان المرحلة المقبلة مع إدارة المرافق العامة (خصوصًا الحيوية منها) من قبل القطاع الخاص (من دون خصخصة). أيضًا يجب تسهيل الاستثمارات بشكل شفاف وواضح للأجانب وللبنانيين من خلال استعادة الثقة بالاقتصاد اللبناني وبعمله القضائي والمالي والمصرفي. وبالتالي فإن إعادة هيكلة المصارف – الشريان الحيوي للاقتصاد – من أهم وأكثر الإصلاحات تأثيرًا في الثقة.

ولا يُمكن نسيان القطاع العام الذي يُعتبر بابًا للزعامات في لبنان حيث ان التوظيف في هذا القطاع من خارج الأطر القانونية (مجلس الخدمة المدنية) جعل من هذا القطاع المستهدف الأول في شروط صندوق النقد الدولي. أضف إلى ذلك تراجع كبير في قدرة الدولة على تمويل الكلفة التشغيلية لمرافقها العامة.

ويبقى القضاء هو لب الثقة ومن دونه لا يُمكن الثقة بالاقتصاد اللبناني حيث يُعتبر القضاء الضامن الأول للّعبة الاقتصادية ومن دونه لا يُمكن للمستثمرين الأجانب الاستثمار في لبنان. وتنقسم أبعاد استقلال الجسم القضائي إلى قسمين:

الأول – إستقلال القضاة في اتخاذ القرارات وهذا يشمل قرارات غير منحازة، الأمن الوظيفي، الأمن المالي (التعويضات والتقديمات)، نظام التقاعد، التعليم والأبحاث المستمرّة، الأخلاق ومعايير السلوك، والمساءلة.

الثاني – الاستقلال المؤسساتي للسلطة القضائية ويشمل إدارة الجسم القضائي من قبل القضاة، إدارة المحاكم، تعيين القضاة، تعيين القضايا للقضاة، تحديد مواعيد جلسات الاستماع، توزيع قاعات المحكمة وإدارة الموظفين الإداريين، فحص سلوك القضاة، طرد القضاة، إدارة العلاقات الإدارية والمؤسساتية مع السلطات التشريعية والتنفيذية.

عمليًا الإصلاحات مطلوبة سواء كان هناك استخراج للغاز أم لا، وسواء كان هناك اتفاق مع صندوق النقد أم لا. فلماذا التأخير إذًا في القيام بهذه الإصلاحات وهي أصبحت معروفة؟

ما تمّ إنجازه من ترسيم للحدود البحرية هو أمر مهمّ جدًا للبنان – عقبة أساسية تمّت إزالتها، لكن على الرغم من أهمية هذا الحدث، فإنه غير كاف. من هذا المنطلق فإنّ عملية استخراج النفط والغاز في لبنان، لا يُمكنها أن تكون سليمة بغياب الصندوق السيادي وبدون إصلاحات جوهرية ستكون الوسيلة السليمة لتوجيه المداخيل للإنماء والرخاء. وبدون هذه الإصلاحات فإنّ الأجيال المستقبَلية لن تستطيع الاستفادة من هذه الثروة الآيلة إلى النضوب. فإذا لم نترك لهم ماكينة اقتصادية قويّة ومتنوّعة، ماذا سنترك لهم؟

- **يوم جاء الامبراطور – غسان شربل – جريدة الشرق الاوسط – 2022/10/23**

هذه الأيام مثيرة فعلاً. ليس لأنَّ الجنرال الروسي ينفذ بقسوةٍ واقتدارٍ مهمةَ دفع الأوكرانيين نحو النزوح والظلام والصقيع. وليس لأنَّ بريطانيا تفتِّش في دفاترها عن منقذ، فلا تعثر على شبيه لتشرشل، ولا شبيهة لثاتشر. وليس لأنَّ سيد الإليزيه يتلوَّى على ألحان الاحتجاجات، وتقلّب الأذواق الفرنسية الصعبة من النبيذ والأجبان، إلى السياستين الداخلية والخارجية. وليس لأنَّ إدارة جو بايدن ترفض تصديقَ أنَّ العالمَ تغير، وأنَّ عليها تغييرَ مقاربتِها في التعامل مع الأعداء كما مع الأصدقاء. الأيام مثيرة بسبب ذلك المؤتمر الذي عُقد في الحيّ الصيني من «القرية الكونية».

حين تُنجب الصينُ إمبراطوراً، لا يبقى أمام حكامِ المقاطعات غير أن يحملوا إلى أطراف عرشه انحناءةَ التقدير وبخور الولاء. وهذا ما فعله قادةُ الجزر الحزبية، حين صفَّقوا طويلاً في قاعة المؤتمر العشرين لمبايعة شي جينبينغ لولاية ثالثة، على رأس الحزب الذي يضمُّ في صفوفه 96 مليون مناضلة ومناضل.

التقط المشاركون في المؤتمر الرسالة. العملية ليست انتخابَ رئيس. إنَّها تكريسٌ لزعامة، وتفويضٌ لرجل قوي أن يقودَ المرحلة المقبلة، ومن دون هواجسَ تتعلَّق بمهل دستورية. لقد أزاحَ شي ما كان يعترض طريقه في النصوص، كما أزاحَ مَن كان يشتبه أنَّهم يخبّئون موقفاً غير ودي في طيات النفوس. ولأنَّ الولاية الجديدة حساسة - من استعادة تايوان إلى إعادة تشكيل النظام الدولي - كان على شي أن يُخرجَ العقاربَ المحتملة من الهيئات القيادية، ليضعَها في عهدة من رافقوه في رحلته، أو عملوا في ظله. والواضح أنَّ مؤتمر الحزب صدَّق على عملية تطهير مفتوحة منذ سنوات تحت عنوان مكافحة الفساد. وفي عملية التطهير هذه، تساقطت رؤوسٌ كثيرةٌ في المؤسسة الحزبية والعسكرية والأمنية. وفي هذا النوع من الأنظمة يعتبر غيابُ الولاءِ الكاملِ نوعاً من الفساد القاتل، ويستحقُّ المحاكمة.

قراءة الحدث الصيني بعيون غربية لا تساعد على الفهم. السيد الأمين العام لا يخشَى على الإطلاق من عناوين صحف اليوم التالي. يعرفها سلفاً إن أراد. ولا يخشى من نشر أخباره على حبال الفضائح في وسائل التواصل الاجتماعي. الصين الحالية لا تتَّسع لهذا النوع من المراهقات التي تُنهك الحكومات الغربية. ثم إنَّ الزعيم الصيني الحالي لا يبحث عن تسوية بين أجنحة، ولا عن شركاء. إنَّه الجنرال الوحيد في الجيش والحزب والدولة، ومن عادة الجنرال أن يقولَ: «الأمر لي».

تُولد هيبةُ الإمبراطور من حكايته قبل أن تُولدَ من صلاحياتِه الشاسعةِ وقراراتِه الصارمة. وحكاية شي نُسجت بعناية. والدُه مناضلٌ شيوعيٌّ عريقٌ دفع أيضاً ثمنَ تلك العواصف التي أطلقها ماو تسي تونغ، وأدَّت إلى نكبات واسعة. شي أيضاً دفع الثمنَ مع والده. اضْطُهد وأقامَ في كهف، وعانى طويلاً، وحاولوا إغلاق أبواب الحزب في وجهه. لكنَّ شي ليس مشروع ميخائيل غورباتشوف بنسخة صينية، كما توهَّمَ بعضُ الغرب بعضَ الوقت. لن يدفع الحزب إلى حتفه، ولن يدفع البلاد إلى ركامها. سيتقدم بحذر وصرامة نحو المواقع الأولى، وستلحظ حكايته قدرات الانتظار والإصرار والمبادرة والحزم، فضلاً عن القسوة حين تقتضيها الظروف.

حين يختار الحزبُ الشيوعيُّ الصينيُّ زعيمَه، لا خيارَ أمام العالم غير التعايش معه. صينُ اليوم ليست صينَ الماضي. إنَّها عملاقٌ اقتصاديٌّ وتكنولوجيٌّ وعسكري. وشي جينبينغ لا يشبه أسلافَه الذين تعاقبوا بعد غياب الربان المؤسس. انتهى المؤتمرُ بالتشديد على دوره المحوري. زعيم طوى مرحلة القيادة الجماعية، وأزال عائق الولايتين الذي كان يرمي إلى منع قيام زعامة مفتوحة بصلاحيات مطلقة. ورسائل المؤتمر كانت صريحة. أدرج الحزب في ميثاقه رفض استقلال تايوان. خيار ملزم لشي وللفترة المقبلة. الرسالة الثانية كانت إخراج الرئيسِ السابق هو جينتاو من القاعة على مرأى من العالم. وهي موجَّهةٌ للخارج والداخل معاً. لقد وُلدت في الصين زعامةٌ استثنائية تقتربُ من زعامة ماو تسي تونغ، وفي فترة حرجة من عمر العالم. لا نستطيع أن ننسَى أنَّ فلاديمير بوتين سيحتاج إلى وقت غير قصير لتضميد جروحه الأوكرانية، هذا إذا عاد منتصراً. وأنَّ ارتباك إدارة جو بايدن لا يحتاج إلى دليل. ليست بارعة في ردع الأعداء، وليست بارعة في ترميم الجسور مع الأصدقاء. كل هذا يحدث وسط خرابٍ دولي غير مسبوق.

خدعَنا العالم. كنا نعتقد أنَّه تعلَّم من الدروس المريرة الوافدة من حروب القرن الماضي. ومن الذعر الذي أثارته أزمة الصواريخ الكوبية. ومن الغزو الأميركي الفظ للعراق في بدايات القرن الحالي. ومن الكوارث الهائلة التي أنجبتها الحروبُ التي خِيضت مباشرة أو بالواسطة. وكنا نعتقد أنَّ زمن القرارات المتهورة قد انقضى. وأنَّ مبادئ الأمم المتحدة توفّر حصانةً تحمي الضعفاء. وأنَّ الحكومات منشغلة بإخراج مواطنيها من الخبز الصعب، أو التعليم الرديء، أو البطالة القاسية. وصل بنا الأمرُ حدَّ التوهّم أنَّ اتخاذَ قرار بالحرب صار أصعبَ. ويفتقر بالتأكيد إلى الشعبية حتى في البلدان المغلقة أو شبه المغلقة. وأنَّ الحكومات تأخذ على محمل الجد، مسؤوليةَ مكافحةِ الفقر، والانخراط في ورشة التقدم وثورات التكنولوجيا، والاشتراك بفاعلية في مكافحة الاحترار المناخي.

لم يتراجع العالمُ عن وحشيته. ما نشهدُه يوقظ الأشباحَ القديمة، ويعيدُ القرارَ إلى الجنرالات والترسانات. في القرية الكونية المريضة يُولد الإمبراطورُ الصينيُّ الجديد. بصماتُه واضحةٌ على حاضر بلاده، ولن تتأخَّرَ في الظهور على مستقبل العالم. محظوظ الإمبراطور. القيصر مصابٌ بشظايا كثيرة، وسيّد البيتِ الأبيض مرتبكٌ ومتردّدٌ، والقارةُ القديمة قديمةٌ فعلاً.

- **White House accuses Opec+ of aligning with Russia – Financial Times - OCTOBER 5 2022**

The White House has accused Opec+ of aligning with Russia after Saudi Arabia led the group in agreeing deep oil production cuts, prompting a backlash from countries battling surging energy inflation triggered by Moscow’s invasion of Ukraine. The Opec+ group said it would reduce production targets by 2mn barrels a day, equivalent to 2 per cent of global supply, following its first in-person

meeting in two years in Vienna. The actual cut in output is likely to be closer to 1mn b/d as many weaker members have struggled to hit production targets in recent months. The decision came despite extensive lobbying by the US government before the meeting and marked a significant breach with the Biden administration, which is seeking to drive down oil and petrol prices ahead of crucial midterm elections in November and to starve Russia of energy revenues. The Biden administration criticised the cuts, calling it a “shortsighted decision” at a time when “maintaining a global supply of energy is of paramount importance”. White House spokesperson Karine Jean-Pierre told reporters on Air Force One it was “clear” Opec+ was “aligning with Russia”. Saudi Arabia’s energy minister Prince Abdulaziz bin Salman dismissed suggestions that the cartel’s cuts would hurt consumers, arguing that the group’s actions were intended to encourage long-term investment in oil production. “Show me where is the act of belligerence,” he said in response to questions following the announcement. Energy markets required “guidance without which investment would not happen”. In response to the Opec+ decision, the US said it would continue to release oil from its strategic stockpiles “as appropriate” and that it was exploring “additional responsible actions” to lift domestic oil supply. President Joe Biden will also work with Congress on legislation to “reduce Opec’s control over energy prices”, the statement added, in an apparent reference to anti-cartel legislation known as NOPEC that has long been considered by US lawmakers but has not been passed. Oil prices have risen more than 5 per cent since Friday in the run-up to the meeting, and international benchmark Brent edged higher to $93.95 a barrel after news of the cut. Analysts said Saudi Arabia’s move, which will damage western governments’ efforts to curb Russian oil income used to sustain its war in Ukraine, marked a significant moment in Riyadh’s 75-year energy alliance with the US. “Saudi Arabia has set Opec on a collision course with the free world. They have sided with Russia in the name of protective oil market management — just as consumers across the world are battling inflation and the rising cost of living,” said Bill Farren-Price, a veteran Opec watcher at consultancy Enverus. “There are bound to be political consequences for Riyadh.” The cartel’s decision came hours after EU countries agreed to a US plan to impose a price cap on Russian oil exports, an effort by western countries to drive down prices of crude and fuel.

Saudi Arabia and other Opec Gulf countries fear this plan would reduce oil prices across the board and could even be used against them in future. Recommended ExplainerOpec Opec+ unleashes shockwaves with big cut to oil production “This is hugely political and a very clear signal of Opec’s discontent regarding the price cap,” said Amrita Sen, chief oil analyst at Energy Aspects. “Regardless of whether the price cap is actually effective, they see this as a dangerous precedent.” Opec secretary-general Haitham al-Ghais from Kuwait argued the group was providing “security” and “stability” for energy markets. “Everything has a price,” he said. “Energy security has a price as well.” United Arab Emirates energy minister Suhail Al Mazrouei said the group was focused on averting an oil price crash as in 2008, and did not want to get involved with discussions over Russia’s role in the market. “In Europe, they have their own story, in Russia they have their own story. We can’t be siding with this country or that country,” Mazrouei told the Financial Times.

- **Joe Biden to ‘re-evaluate’ Saudi relations after Opec cuts, White House says – Financial Times - OCTOBER 11 2022**

US president Joe Biden is re-evaluating America’s relationship with Saudi Arabia after the Opec+ decision last week to cut oil production, a top White House adviser said on Tuesday, as tensions between Washington and Riyadh continue to rise. “I think the president’s been very clear that this is a relationship that we need to continue to re-evaluate, that we need to be willing to revisit, and certainly in light of the Opec decision, I think that’s where he is,” John Kirby, the National Security Council’s senior communications adviser, told CNN on Tuesday. Kirby’s comments come after senior Democrats on Capitol Hill have been calling on the White House and Congress to take a much tougher stance on Saudi Arabia in light of the production cuts, which were announced just four weeks before the US midterm elections, threatening a new surge in oil prices. Bob Menendez, chair of the Senate foreign relations committee, called for a freeze in co-operation with Saudi Arabia, possibly including a halt to weapons sales to the kingdom. “I will not

greenlight any co-operation with Riyadh until the kingdom reassesses its position with respect to the war in Ukraine. Enough is enough," Menendez said. Other lawmakers, including top Democrats on the Senate judiciary committee, are calling on Congress to approve "Nopec" legislation, which would empower the Department of Justice to bring price-fixing cases against oil cartels, stripping them of sovereign immunity. Kirby said Biden was "willing to work with Congress" on punitive steps against Saudi Arabia and that those talks would start immediately. "I don't think this is anything that's going to have to wait, or should wait, quite frankly, for much longer," he added. Recommended US economy US has few good options in countering Opec oil cuts Biden had already vowed to recalibrate the US-Saudi relationship early in his White House term after promising to make Riyadh a "pariah" during the 2020 presidential campaign amid anger at the killing of journalist Jamal Khashoggi. But after petrol prices rose sharply this year, driven by Russia's invasion of Ukraine, US officials sought to patch up ties with Saudi Arabia. In July, Biden visited the kingdom, greeting Crown Prince Mohammed bin Salman with a fist bump. Last week's production cuts were seen as a major blow to the relationship in Washington, however. Biden branded them "shortsighted" as soon as they were announced, while Janet Yellen, the US Treasury secretary, told the FT they were "unhelpful and unwise" in an interview ahead of this week's IMF and World Bank annual meetings in Washington.

- **Saudi Arabia defends oil production cuts after US backlash – Financial Times - OCTOBER 13 2022**

The Saudi Arabian government said on Thursday that the Opec+ decision to slash oil supply was taken unanimously by the cartel and was not influenced by the kingdom's stance on Russia's invasion of Ukraine, following a backlash from the US. In an extraordinarily detailed and unusual defence of the Opec+ cuts, the Saudi foreign ministry also appeared to suggest that the Biden administration had asked the kingdom to delay a plan to cut oil production by a month. A delay would have reduced the impact of any increase in crude prices until after the US

midterm elections, as President Joe Biden and Democratic lawmakers have defended the party against attacks from Republicans over high inflation and petrol prices. The Saudi government's intervention suggested Riyadh had been stung by Washington's backlash to the supply cuts, with Biden warning of "consequences" for the kingdom and senior Democrats calling to end arms shipments to the Gulf ally. The Saudi foreign ministry expressed a "total rejection" of statements that "described the decision as the kingdom taking sides in international conflicts and that it was politically motivated against the United States of America". After the oil producer group's decision last week to slash 2mn barrels a day from its output quotas, the US said Opec+ had "aligned with Russia", Riyadh's ally in the cartel. The statement from Saudi Arabia also countered claims that other Opec+ members had opposed the cartel's supply cut. The United Arab Emirates, Iraq and Bahrain were among the Opec+ members that were uncomfortable with the reductions, according to people familiar with the discussions, although none made their dissent public. The Emirati and Iraqi oil ministers publicly endorsed the decision following the meeting last week in Vienna. "The decision was taken unanimously by all member states of the Opec+ group," the Saudi foreign ministry said. "The kingdom affirms that the outcomes of the Opec+ meetings are adopted through consensus among member states, and that they are not based on the unilateral decision by a single country." Recommended Rachman Review podcast28 min listen US-Saudi ties at an all-time low Following last week's meeting, oil analysts expressed surprise at the magnitude of the planned cuts while oil prices remained above $90 a barrel, almost twice the long-term average price, and just a month ahead of the US midterms. The Saudi statement said that Opec+ decisions were based "purely on economic considerations". The White House and the state department did not return requests for comment on the Saudi statement. On Wednesday, US officials stressed that Biden was serious about re-evaluating the bilateral relationship with Saudi Arabia and would launch talks with members of Congress about countermeasures. Recommended The FT ViewThe editorial board The battle for control of the global oil market "There's going to be consultation with our allies. There's going to be consultation with Congress. And decisions will be made in a deliberate way," said Karine Jean-Pierre, White House press secretary. Ned Price,

state department spokesperson, added: “Our goal is to see to it that our relationship with Saudi Arabia is calibrated and recalibrated in such a way that it is most effectively serving our interests. This is a relationship that, over the course of years, has not always effectively served our interests.” Price said he could not confirm the US had asked for a one-month delay in the production cuts during talks with Saudi officials. “What I can confirm is that we conveyed a consistent message to the Saudis: energy supply needs to meet energy demand.”

- **Iran’s women have been fighting this fight for a long time - Financial Times - OCTOBER 15 2022**

The writer is an author and film-maker born in Iran.

When I was a 13-year-old in Tehran in 2001, I campaigned for the right to remove our headscarves at school. I argued with my principal that since it was an all-girls institution, why must we hide our hair? I even took in an article about how essential Vitamin D was for my age group. The principal caved. They mounted a thick curtain at the entrance, and from then on we took off our hair coverings upon arrival. But she was an exception. The issue of hijab has less to do with its religious connotations, and more to do with control. It has been weaponised ever since the Islamic revolution in 1979. Now, 20 years after my small victory, viral videos capture young Iranian girls burning their headscarves, swearing at photos of the supreme leader and chanting death to the dictator . . . on school premises. Even with the threat of expulsion or arrest. This generation, seemingly, is no longer afraid. Recently, young girls have been able to do more with fewer repercussions, compared to the early days after the revolution. But these small signs of progress sometimes give the illusion of freedom. At core, the state’s political ideology never caught up with society’s demands. The morality police is one manifestation of this lag: a draconian, omniscient organisation whose job is to make you feel like you’ve never left school. This is the organisation who arrested Mahsa Amini, a 22-year-old Iranian-Kurdish girl visiting Tehran, whose

death in detention sparked this entire movement. From the beginning of the Islamic revolution, hijab was one of the “pillars” of the new regime. For totalitarian systems, a congruent visual identity sends a powerful message: everyone thinks the same. If uniforms are an authoritarian fantasy, then the freedom to choose how you present yourself is a direct challenge. Mandatory hijab has gone through many iterations in Iranian history. In 1936 Reza Shah Pahlavi, inspired by Turkey’s Ataturk, issued a decree for all women to take off their hijab in a forceful and controversial attempt at modernisation. More than 40 years later, Ayatollah Khomeini introduced mandatory hijab as a way of painting a brand new aesthetic for the new Islamic republic. Once again, women were not part of that decision. Over the past 43 years Iranian women have continued to push the boundaries of what they are meant to look like. About 60 per cent of Iran’s university graduates are women; they are active in the workforce, tour the world in sports competitions, they go to raves and sunbathe on their rooftops, are in underground bands and work in medicine — they are online, informed, contemporary and unafraid of being seen. Of course, this is not all women — there are conservatives who campaign for mandatory hijab, and principals who would never have agreed with the younger me. But increasingly, those demanding change are willing to take major risks in voicing their discontent. Even during the 1979 revolution Iranian women protested Khomeini’s hijab decree — they chanted “we didn’t have a revolution, to go back in time”. Since then, they’ve been repeatedly told that there are “more pertinent” causes to fight for, and the matter of hijab will come later. There are certainly plenty of other archaic laws: abortion is a crime, divorce and custody laws are all in favour of men, women can’t be judges or leave the country without their husband or father’s permission. And yet, we are now witnessing the largest anti-government protests in the history of the Islamic Republic of Iran, crossing class and ethnic lines. Men have followed their sisters, wives, or mothers to the street. Dissent is seeping through society in different ways: an old lady buying bread without her hijab, university students not showing up to class, shops closing down, hashtags trending on Twitter, the state TV getting hacked for a few seconds, graffiti artists tagging towns with names of those who have been killed. And although different slogans are created everyday, “Woman, life, freedom” remains the beating heart

of the movement. This is not the first mass protest in Iran. In 1999, there were widespread student demonstrations under then president Mohammad Khatami. In 2009, the Green Movement broke out as the public pushed back against alleged rigged elections. The 2017 and 2019 riots focused mostly around a post-sanctioned, ailing economy. Now, the chants are directed at the supreme leader and the regime itself. Even Iran's state TV offered a (relatively two-sided) debate on the concept of morality police. Some officials voiced that perhaps hijab can be a personal choice, while others favour continued crackdowns. But Iranians, and Iranian women, have been fighting this fight for a long time. And it's not yet over.